



ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ

الأمازيغي العالم

Amadalpresse

LE MONDE
AMAZIGH

ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ

www.amadalamazigh.press.ma

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ اوكديوت - الإبداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي: 1114/1476
العدد: 234 - 235 يوليو-غشت 2020/2970 - JUILLET/AOÛT - ٢٠٢٠ - العدد: 5 درهم

في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

أحمد عصيد يكشف عن مخططات القوميين





ተዕዛዝ ላይ ስርዓት ታላቋው



ዕርዓት ላይ ስርዓት ዕድል ለሰጠው ለሁሉም ሰጠው ስርዓት ላይ ስርዓት ታላቋው!

ኃይል ለተቆይታ ለሰጠው ታላቋው ለ 06-68-000-115 ለደንበኞች ስርዓት ላይ ስርዓት ለ 06-68-000-555 ለደንበኞች ስርዓት ላይ ስርዓት!



@ 06 68 000 115

📞 06 68 000 555

بالبهوية الأمازيغية لكل شمال إفريقيا، من جزر الكناري إلى الحدود المصرية، ومن سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم الصحراء الكبرى.

- الالتزام باستخدام مصطلح «المغرب الكبير» أو «شمال إفريقيا» وذلك طبقاً لمقتضيات الدستور المغربي الصادر في فاتح يوليوز 2011، والتي غيرت نهائياً تسمية «المغرب العربي» بـ«المغرب الكبير» من أجل تجنب الترويج القهري للفكر القومي العروبي وشعاراته التي أكل عليها الدهر وشرب، والتي تتعارض مع الحقيقة التاريخية والتكوين الأنتروبولوجي للسكان في المغرب وشمال إفريقيا.

- الانخراط بشكل فعال في حملة المطالبة بتغيير اسم وكالة الاعلام

اللجوء إلى استعمال صور لنساء من الشرق الأوسط، وهن يرتدين الزي السلفي بألوانه القاتمة، كما لو اننا بصدد صحافة البترودولار بدول الخليج الفارسي!

إلا أن الأمر الأكثر مدعاة للقلق والشجب في نفس الوقت، هو ادعاء الحملة الثانية، مثل سابقتها، أن هدفها الرئيسي هو محاربة الأخبار الزائفة والكاذبة، في وقت تواصل فيه استخدام العبارة الخاطئة «المغرب العربي»، وذلك في خرق صارخ لديباجة الدستور المغربي.

إنكم تتصرفون كما لو انكم تجهلون بأن المغرب ليس عربياً بالمرّة، وأن أصول سكان شمال إفريقيا وعرب الشرق الأدنى، ترجع إلى المغرب بالذات، وعلى وجه التحديد

بالموقع الأثري «أدرار ن إيغود» أو «جبل إيغود»، الواقع في منتصف الطريق بين مراكش وأسفي، والذي اكتشف فيه أقدم إنسان من صنف الإنسان العاقل، يعود تاريخه إلى حوالي 315 ألف سنة خلت!

www.amadalamazigh.press.ma/
archivesPDF/201.pdf

إنها حقائق علمية تؤكدها معطيات الأنتروبولوجيا الوراثة:

www.amadalamazigh.press.ma/
archivesPDF/222-223.pdf

وبناءً على هذه الحقائق، نلفت انتباهكم واهتمام أعضاء المجلس الوطني للصحافة، وكل الصحفيين المغاربة إلى ضرورة:

- تجنب جميع المصطلحات والأوصاف التي تشير إلى التجانس القهري اللغوي أو العرقي أو الإثني، الخاطئ والعنصري تجاه ملايين المواطنين الأمازيغ، سواء كانوا يتحدثون الأمازيغية أو العربية أو كانوا مغربيين، كما هو الشأن بالنسبة للعبارة التالية: «الشعوب العربية»، «العالم العربي»، «الوطن العربي»، «المنطقة العربية»، «الأمة العربية»، «الربيع العربي»... لذلك، نرحب كثيراً بمضامين وتفصيل الحملة الحالية، التي أطلقها «العرب» أنفسهم في الوقت المناسب عبر شبكات التواصل الاجتماعية، ومن قلب شبه الجزيرة العربية، والتي تضمنت اعترافاً صريحاً



أمينة ابن الشيخ

صرفنا
لبن
مشا

لكن الأخطر من ذلك، هو أن الحملة التحسيسية الثانية التي استهدفت بعض العناوين المختارة بعناية كاملة، للتشجيع على قراءة الصحف المكتوبة، تم إطلاقها خلال فترة الحجر الصحي بموازة قرار وزارة الاتصال حظر طبع الصحف الورقية بسبب تفشي

السيد يونس مجاهد، حتى تصلك رسالتنا... علينا تذكيرك بأنه رغم اعتراف دستور فاتح يوليوز 2011 بالبهوية الأمازيغية في ديباجته وتنصيب مقتضيات فصله الخامس على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، إلا أن الصحافة المغربية والمجلس الوطني للصحافة- الذي ترأسونه- لم يحدوا للأسف الشديد عن ممارسة التمييز العنصري في حق الأمازيغ وهويتهم وصحافتهم..

وبالرغم من مصادقة مجلس النواب بغرفتيه بالإجماع، على القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والذي دخل حيز التنفيذ في فاتح أكتوبر 2019، بعد صدوره في الجريدة الرسمية عدد 6816، لم تتوقف الصحافة المغربية والمجلس الوطني للصحافة عن ممارسة هذا التمييز ضد الأمازيغ وصحافتهم، كما يتضح من خلال الحملات التحسيسية، السابقة والحالية، لقراءة الصحافة المكتوبة التي انجزها مجلسكم.

الحملات التحسيسية التي قام بها مجلسكم غيّبت فيها اللغة الأمازيغية بشكل مُمْنَهج (باستثناء الشعار) وتم استبعاد لصحافة الأمازيغية من المشاركة في هذه الحملة، كما لو أنها غير موجودة في هذا البلد، رغم



جائحة

كوفيد-19!

إنها حملة أخرى، استبعد فيها كما العادة لفنانين الأمازيغ، وتم الاعتماد على الفنانين الناطقين بالعربية فقط، والادهى والأمر، هو

الاعتراف بها من قبل وزارة الاتصال منذ عام 2006!

الرسمية من «وكالة المغرب العربي للأنباء»، إلى وكالة الأنباء المغربية (كما يظهر ذلك بشكل جلي باللغة الفرنسية على السيارات التابعة للوكالة).

إننا نأمل أن تبتدوا، من الآن فصاعداً، قصارى جهدكم لمحاربة هذا التمييز العنصري ودعوة أعضاء مجلسكم وجميع الصحفيين المغاربة إلى استخدام المصطلحات والتعبيرات التي من شأنها الانخراط في تطبيق مضامين الدستور المغربي باعتباره القانون الأسمى والسند الذي تنبثق منه باقي القوانين، والذي نصت مقتضياته على المساواة الكاملة بين العربية والأمازيغية وعلى انهما اللغتان الرسميتان للدولة.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵍⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ
ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ
ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ ⵎⵓⵎⵎⵉ

Gar bndm zund azru idr fllak
iqlbk tdr̄t filas iqlbk

* Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

نسخة 10.000

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web:

www.amadalamazigh.press.ma

• السحب:

GRUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

SAPRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:

2001/0008

* الترخيم الدولي: 1114-1476

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة

المكتوبة أ.م.ش 06-046

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

منتصر أحوي (إثري)

• المتعاونون:

خيرالدين الجامعي

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• المديرية المسؤولة:

أمينة الحاج حماد

أكدورت

ابن الشيخ



بصدد «المغرب العربي»:

ما فتئ القوميون العرب يشكون من رفضنا لعبارة «المغرب العربي»، وشكواهم اليوم موقف غريب عن قوانين البلاد ودستورها، خاصة بعد التشطيط على هذه العبارة من القانون الأسمى للبلاد سنة 2011، كما أنه غريب عن الحس السليم والمعطيات العلمية الموضوعية، فنحن لا نرفض عبارة «المغرب العربي» لأننا نرفض العربية، بل لأننا نشعر بعدم احترام لوجودنا، كما نشعر بإهانة مواطنينا ووطنيتنا المغربية، وعدم اعتبار اللغة والهوية الأكثر عراقة على أرض المغرب، فبينما يُقر الدستور باللغتين الرسميتين، ويُقر بتعدد مكونات الهوية المغربية التي يذكرها بالنص، يعمل القوميون العرب على الاستمرار في اعتماد تسميات وعبارة تختزل تلك الهوية المتعددة في مكون واحد وحيد هو «العروبة الخالصة»، وأذكر السيد حميش بهذا الصدد بأن الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة الحالي، الذي لا ينتمي إلى الحركة الأمازيغية، عندما كان وزيراً للخارجية، دعا جميع وزراء المغرب إلى عدم استعمال عبارة «المغرب العربي» لما فيها من اختزال وإقصاء، ولقد كنا واضحين كل الوضوح في رفض هذه التسمية التي ستزول من التداول لا شك قريباً بعد أن زالت من النص، وسيكون ذلك لأسباب أربعة:

– لأنها مرتبطة بسياق تاريخي لم يعد موجوداً.
– لأنها لا تعبر عن تعدد مكونات المغرب.
– لأن الدستور المغربي استعاض عنها بعبارتي «الاتحاد المغربي» و«المغرب الكبير».
– لأنها عبارة ما فتئت تثير الاعتراض وتبعث على الصراع والخلاف عوض الوحدة.

التعريب الأكاديمي والتعريب الإيديولوجي:

نفس الشيء يُقال عن رفضنا لسياسة التعريب، والذي هو موقف لا يتعلق بالتمكن للغة العربية في الإدارة أو التعليم، فكل لغة رسمية لا بد لها من ذلك، وإنما تميز تمييزاً واضحاً بين التعريب اللغوي الأكاديمي، وهو عمل يقوم به اللسانيون يومياً، وبين المفهوم الثاني الذي هو التعريب السياسي – الإيديولوجي الذي يقصد منه تعريب التاريخ والشخصية المغربية وتعريب أسماء الأماكن وتعريب أسماء المواليد ونشر الوعي القومي العربي الإقصائي عبر النظام التربوي ووسائل الإعلام وخطاب السلطة ونخبها، وقد لا نحتاج إلى التذكير بمضامين الكتب المدرسية التي نُشرت على مدى 45 سنة معطيات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مغرقة في الإيديولوجيا والعنصرية، ولا علاقة لها بالتاريخ الفعلي لبلادنا، وقد أدت بنا سنة 2004 إلى حد أن رفعنا دعوى قضائية ضد وزارة التربية الوطنية. وقد دخلت هذه المضامين في طور التصحيح التدريجي في السنوات الأخيرة، وستنحى كلياً بعد زمن وجيز، بسبب طابعها الاختزالي والإقصائي.

بصدد حرف تيفيناغ: حقائق مغيبّة

في مناقشة سي حميش نجدنا مضطرين إلى التمييز بين الآراء الشخصية والأخطاء المعرفية، فالخطأ المعرفي ليس «رأياً» بل هو خطأ يجب تصحيحه لأنه يمثل تغليباً للرأي العام، ومن ذلك قول الأستاذ إن حرف تيفيناغ أقره المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في 31 يناير 2003، والصحيح أن المعهد المذكور ليس من صلاحياته أن يُقرر أصلاً، بل هو مؤسسة استشارية «يُبدى الرأي» للملك، وعندما أبدى رأيه حول حرف كتابة الأمازيغية، لم يوافق الملك محمد السادس على ذلك الرأي مباشرة، بل استدعى الأحزاب السياسية إلى الديوان الملكي عن طريق المستشارين الراحل مزيان بلفقيه ومحمد معتمد، وكانت نتيجة تلك المشاورات أن من بين جميع الأحزاب التي استدمعت لم يكن ثمة من عارض حرف تيفيناغ ما عدا الحزبان المحافظان «الاستقلال» و«العدالة والتنمية»، اللذان طالبا بالحرف العربي، وهم أقلية صغيرة في المجتمع السياسي المغربي. ولقد أقر الملك محمد السادس مباشرة بعد ذلك حرف تيفيناغ حرفاً رسمياً لكتابة اللغة الأمازيغية وتدرسيها بتاريخ 10 فبراير 2003، كما بعث بقرية تهنتة إلى المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي كنت عضواً فيه آنذاك، نشرتها الوكالة المغربية للأدب، وعممتها على جميع المنابر الإعلامية. ولعل ما نشرته بعض الصحف الأجنبية كان أكثر دقة عندما قالت إن الدولة المغربية قد أقرت حرف «تيفيناغ» لتدريس اللغة الأمازيغية.

وسيفهم القارئ اللبيب دلالات هذه الوقائع من الناحية السياسية، إذا علم بأن من بين أدوار الملكية المغربية الحفاظ على التوازنات بين الفرقاء المختلفين، عبر نوع من التحكيم الملكي الحاسم، ومن هذا المنطلق فدعاة العودة إلى فرض الحرف العربي على الأمازيغية هم دعاة فتنة حقيقيون، لأن نتيجة موقفهم هي فقط العودة إلى الصراعات القديمة التي طويها صفحاتها منذ 17 سنة. وقد تلا هذا الاعتراف الوطني التاريخي بحرف تيفيناغ اعتراف دولي سنة 2004 من المعهد الدولي لمعيرة الأجداد Iso unicode، كما دخل في أكتوبر 2012 إلى نظام Windows 8 المعلوماتي، ثم إلى آي-فيسبوك سنة 2014، ثم محرك البحث Google سنة 2015.

وإبتداء من سنة 2012 تم تأليف أول كتاب مدرسي لتعليم اللغة الأمازيغية بليليا الشقيقة بعد سقوط معمر القذافي، وقد اختار أمازيغ ليبيا حرف «تيفيناغ إركام» لتدريس لغتهم، هكذا انتقل هذا الحرف من الاستعمال الوطني إلى المجال المغربي خاصة بعد أن ظهرت الكثير من الجمعيات الأمازيغية بتونس بعد سقوط نظام بنعلي، وكذا الفرق الموسيقية التي احتفلت بحرف تيفيناغ أيما احتفال.

أما بالنسبة للذين ناضلوا على مدى نصف قرن من أجل

مكان للأمازيغية تحت الشمس، فيعلمون قيمة الاعتراف بحرف كان محظوراً لدى السلطات يُعاقب مُستعمله بالسجن، ليصبح حرفاً وطنياً ثم مغاربية ثم دولياً. وعلى الذين ما زالوا يقترون علينا الحرف العربي لكتابة اللغة الأمازيغية أن يعملوا على الخروج من إيديولوجيا الوصاية والأبوة الثقافية التي لم يعد لها من معنى في عصرنا. وإذا كان الدستور يُقر باللغتين الرسميتين، دون أن يجعل إحداهما تحت وصاية الأخرى أو تابعة لها أو مشتقة منها أو خادمة لها، فإن ذلك لا يعني أنهما ليس لهما تاريخ مشترك، تخضعت عنه الدارجة المغربية، التي ترمز لتفاعل وتبادل حضاري عميق بين اللغتين. وعلى الذين قالوا غير ما مرة بضرورة كتابة اللغة الأمازيغية بالحرف العربي حتى تبقى في إطار المنظومة العربية – الإسلامية للثقافة، أن يتفهموا أمرين اثنين: – أن هوية الأمازيغ عبر تاريخهم الطويل هي رفض الوصاية والرغبة في التحرر. – أنه لم توجد قط لغة نهضت وازدهرت وحافظت على وجودها تحت وصاية لغة أخرى.

ثالث الغلو القومي: سعدي العرابوي وخشيم

في الوقت الذي تشيع فيه على شبكات التواصل الاجتماعي مواقف وآراء صادرة عن مواطنين من بلدان الخليج العربية ينكرون فيها أن يكون الأمازيغ عرباً ويدعونهم إلى الكف عن انتحال هوية غير هويتهم، وفي الوقت الذي اكتشف فيه علماء الآثار بقايا أقدم إنسان عاقل بالمغرب سنة 2017، في جبل «أغود» تحديداً، والذي يعود إلى 315000 سنة، ما يؤكد مرة أخرى بأن إفريقيا هي مهد البشرية و«أم الدنيا»، وفي الوقت الذي يطلع علينا بين الفينة والأخرى مواطن مغربي أو مواطنة يُعبر أو تعبر عن فيديو مصور عن أندھاشه من نتائج تحليل حمضه النووي، والتي يعتبرها غير متوقعة بالنظر على ما تعلمه في المدرسة وما قيل له في عائلته، حيث يكتشف أن لا علاقة له بجزيرة العرب وأن تركيبته الجينية

يقول إن هذه العوامل كلها متطابقة متجانسة بين شمال إفريقيا وجزيرة العرب. وقد نسب الأستاذ الحسن الوزان المعروف بـ«ليون الإفريقي» استعماله لعبارة «أقوال أمازيغ» للدلالة على اللغة الأمازيغية نقلاً عن علي فهمي خشيم، والحقيقة أنه لا أحد من أمازيغ شمال إفريقيا ينطق أو يقول بـ«أقوال»، ونحن نجد حتى لدى فقهاء سوس من الذين تركوا منظومات فقهية منذ قرون يستعملون كلمة «أوال» أي اللغة، والدليل على ذلك ما ورد في كتاب «وصف إفريقيا» نفسه والذي أخفاه الأستاذ حميش وسكت عنه أو أنه لم يقرأ الكتاب، حيث يقول الحسن الوزان في كتابه المذكور متحدداً عن اللغة الأمازيغية: «وهي اللغة الإفريقية الأصلية المتأثرة والمختلفة عن غيرها من اللغات» وهذه شهادة واضحة لا تدع مجالاً لأي لبس. بل إن هذا المؤرخ لم يغفل ما كان في عصره من نقاش حول اللغة الأمازيغية ومعجمها، إذ أشار إلى أن هناك من اعتبر المفردات العربية الموجودة في الأمازيغية قد تسربت إليها في الفترة الإسلامية فقط.

إننا في لغتنا الأمازيغية نستعمل كلمة «أكوال» Agwal للدلالة على الطرب والرقص والغناء، كما أن كلمة «إكوالن» Igwalen تعني أيضاً الآلات الموسيقية الإيقاعية، ولكن لا أحد ينطق «أقوال» على أنها أصل «أوال» إلا في كتابات القوميين العرب المتشددين.



أما الأستاذ محمد شفيق فقد كان كلامه واضحاً فيما يخص أساطير «نسب البربر» حيث أشار في كتابه «لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرناً من تاريخ الأمازيغيين» إلى ما يلي: «أن المؤرخين العرب كادوا يجزمون، في العصر الوسيط، أن البربر» من أصل يمانى، أي من «العرب العاربة» الذين لا يكن لهم قط عهد بالعجم، وعلى نهجهم سار المنظرون للاستعمار الفرنسي الاستيطاني في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، فأخذوا يتمثلون البراهين على أن «البربر» أوربيو المنبت، خاصة الشقر والبييض منهم. ومن الواضح أن الحافظ في الادعاءين كليهما سياسي، سواء أكان صادراً عن حسن نية أم كان إرادة تبرير للاستيطان».

ويضيف الأستاذ شفيق: «وقد عمل جدّ، خلال الأربعة عشر سنة الأخيرة، على استغلال الامكانيات التكنولوجية والانثروبولوجية واللسانية في البحث عن أصل الأمازيغيين، أو عن أصول المغاربة على الأصح. والنتائج الأولى التي أفضت إليها البحوث أن سكان أفريقية الشمالية الحاليين، في جملتهم لهم صلة وثيقة بالإنسان الذي استقر بهذه الديار منذ ما قبل التاريخ، أي منذ ما قدر بـ 9.000 سنة».

ويختتم الأستاذ شفيق هذا الحديث عن الأصول بقوله: «وبناء على هذا، يمكن القول إن من العبث أن يبحث لـ البربر» عن مواطن أصلية غير التي نشأوا فيها منذ ما يقرب من مائة قرن. ومن يتكلف ذلك البحث يستوجب على نفسه أن يطبقه في التماس مواطن أصلية للصينيين، مثلاً، أو لهوند الهند والسند، أو لقدماء المصريين، أو لليمانيين أنفسهم وللحرب كافة، ليعلم من أين جاؤوا إلى جزيرة العرب». ويقع استنادنا حميش في تناقض كبير وهو ينسب أطروحة الأصل اليماني لكابرييل كامب Gabriel Camps ثم يعود فيأتي بنص لعبد الله العروي يستند إلى كامب ليقول: «إن المغرب فقد وحدته الأصيلية منذ العهد الحجري الصقيل، أثناء الألف الثاني ق.م. تحت تأثير حضارات غايزية مختلفة: الحضارة الليبيرية في القسم الغربي، والإيطالية الجنوبية في القسم الشرقي، والصحراوية المصرية في الجنوب، وبقي المغرب الأوسط منطقة مرور بلا ضفاف» (مجمل تاريخ المغرب، ص 41). وهو كلام لا يعني بأية حال وجود أصل مشرقى خالص، لأن البقعة الجغرافية التي خضعت لكل تلك التأثيرات لا يجوز نسبتها إلى الشرق حصراً، خاصة بعد أن أثبتت الدراسات العلمية وجود استمرارية لإرث العصور القديمة كما سنبين. ولأنه لا يمكن إثبات الأصل اليماني للأمازيغ باعتماد نصوص العلماء الحقيقيين، فإن استنادنا لم يتورع عن اللجوء إلى آراء بعض القوميين الغلاة الذين ليست لهم مصداقية علمية مشهود بها، بل تعرضوا للكثير من

السخرية ومنهم الثلاثة المعروفون عثمان سعدي بالجزائر ومحمد العرابوي من تونس وعلي فهمي خشيم من ليبيا، وليسمح لي القارئ الكريم قبل أن أعرض لنصوص المؤرخين أن أثيره في ما يخص مصر هؤلاء الثلاثة:

فبالنسبة لعثمان سعدي فهو أمازيغي جزائري انخرط في إيديولوجيا القومية العربية وأنشأ جمعية للدفاع عن العربية بالجزائر، وهو هدف نبيل لم يعمل من أجله، حيث قاد غلوه القومي إلى السقوط في صراع مرير ضد الأمازيغية والأمازيغ، إذ صوّر له العمى الإيديولوجي بأن لا نهضة للعربية إلا بموت الأمازيغية وتحقيق التعريب المطلق، لكن حظه العاثر شاء أن تشرع الدولة الجزائرية في الاعتراف بإمكانها الأمازيغية خلال سنوات التسعينيات، فبدأ في شن هجومات عنيفة ضد الأمازيغية انتهت إلى إنشاء الدولة الجزائرية للمحافظة السامية للأمازيغية، فاشتد لفظه وقوي شغبه إلى حد إخراج كل من يعمل في حقل الأمازيغية من دائرة الوطنية وتصنيفه ضمن القوى الاستعمارية الساعية إلى تقسيم البلاد، فكان أن دخلت الجزائر في العترة الدموية ليس بسبب الأمازيغ أو الأمازيغية بل بسبب الإسلام السياسي الذي صنعه وغذاه الاستبداد العسكري، وعندما شرع الجزائريون في المصالحة الوطنية أعلنت الدولة الجزائرية انطلاقة النقاش حول الاعتراف الدستوري بالأمازيغية فخرج سعدي عن طور التعقل وبلغ غاية الخبل عندما قام سنة 2002 بالاتصال بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان يروجوه التدخل لدى الرئيس الجزائري للحيلولة دون دسترة الأمازيغية، وهو خطأ قاتل يمض بسيادة الدولة الجزائرية، ولذلك خاب ظنه عندما تم إقرارها لغة وطنية فنأدى بالويل والثبور وعظائم الأمور وحذر من تقسيم الجزائر التي كانت ما تزال تن تحت خناجر الغدر الإسلامي. ثم ما لبث أن كانت صدمته كبيرة مرة أخرى عندما تقرر سنة 2009 إقامة تمثال عظيم للملكة الأمازيغية «ديهيا» (التي سماها العرب «الكاهنة»)، اعترافاً بها بطلة وطنية محزرة ومدافعة عن أرض الجزائر ضد الغزاة الأمويين، ما جعل صاحبنا يصدر تصريحاً هذياناً للصحافة قال فيه إن «تمثال الكاهنة التذكاري في باغايا بـخنشلة، سوي في إسرائيل يطلب من البربريست»، وبقي ستة أشهر بروما ينتظر من الدولة الجزائرية إذن الدخول، وقد وقع في شر أفعاله عندما طالب المواطنين الدولة الجزائرية بالتحقيق في الموضوع ليتبين بأن التمثال مصنوع بالجزائر العاصمة وبالمال العام، وقد أشرف عليه الأستاذ بوخلفة علي، مدرس بمدرسة الفنون الجميلة بالجزائر العاصمة وتحت الرعاية السامية للسيد والي ولاية «خنشلة» آنذاك؛ وتحت إشراف مديرية الثقافة الممتلئة في الأستاذ غندور عبد القادر، بل تمّ تنصيب التمثال بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

وقد استمر السيد عثمان سعدي على نهجه يعيش على تكرار نفس عباراته القديمة حول «عروبة الجزائر» ومعتداً نظرية المؤامرة، إلى أن كانت صدمته الكبرى بإقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية في دستور الجزائر سنة 2014.

ولعل حُب الأستاذ حميش وإعجابيه بعثمان سعدي يعود إلى سنوات طويلة خلت، فما زلت أذكر أنه في سنة 1996 التقيت بالإعلامي الراحل عبد الكبير العلوي اسماعيلي الذي كان يصدر جريدة «الزمن» آنذاك، فسألته عن نشر جريدته لمقال غريب للسيد عثمان سعدي عن «الأصول العربية للبربر والبربرية» واتهام الحركات الأمازيغية بالعمالة للاستعمار وغير ذلك من المواقف المضطربة التي لا ترسو على أساس، وقلت له إن المقال نُشر في جريدة «الشرق الأوسط» ثم أعيد نشره في جريدة «أنوال» البسارية المغربية، وأن نشر جريدة «الزمن» له أمر مستغرب مع ما فيه من تحامل مجاني ويُعد عن الموضوعية العلمية، فقال لي: «لا علم لي بأن المقال نُشر عدة مرات، وإنما طرق بابي في وقت متأخر من الليل جاري السيد بنسالم حميش وأمدني به مطالبا بنشره، وإذا كان لديك تعقيب عليه فمرحبا»، وهكذا كان، فقد كتبت مقالاً مطولاً بهوامش ومراجع نشرته جريدة «الزمن» في العديدين 53 و54 في شهر أبريل من سنة 1996، تحت عنوان «الأمازيغية، العروبة والاستعمار: عن شطحات عثمان سعدي».

أما علي فهمي خشيم فكان مُنظر القذافي في «عروبة البربر»، ألف كتاب «سفر العرب الأمازيغ» الذي حاول فيه بشيء غير قليل من المبالغة المثيرة إعادة مفردات اللغة الأمازيغية إلى العربية، هو الذي ألهم الزعيم الليبي الكثير من الأفكار العدوانية التي أدت بالحاكم المجنون إلى إلقاء خطاب دعا فيه علانية إلى «إبادة البربر» في حالة ما إذا استمروا في المطالبة بحقوقهم، وقد تزايدت تحركات «خشيم» في اتجاه المغرب والجزائر بعد أن لاحظ المعسكر القومي تصاعد النقاش حول الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، وما زلت أذكر النقاش الفكري الذي أجريناه معه بمقر القومي للثقافة العربية التابع للقذافي، وهو نقاش صدر ضمن منشورات المجلس الذي كان مقره بحي «أكدا» بالرباط، والذي كان يؤدي مبالغ مالية لكل مغربي كتب عن اللغة العربية أو التعريب أو عن «المؤامرة الأمازيغية» وخطرها على وحدة البلاد.

ومن الطرائف التي تذكرها أن قناة «الجزيرة» قبل أن ينكشف مشروعها الإخواني كانت سبابة إلى بث لقاء ملتزم حول القضية الأمازيغية في التسعينيات عند بداية انطلاقتها، ودعى للتعاون الدكتور خشيم والمحامي المغربي الرئيس المؤسس لأكثر منظمة أمازيغية بالمغرب، وهو حسن إذ بلقاسم، وفي مستهل الحلقة شرع الأستاذ إذ بلقاسم يتكلم بالأمازيغية فنظر إليه خشيم مشدوهاً ثم طالب مقدم البرنامج بإيقافه لأنه لا يفهم ما يقول،

الباحث والمفكر الأمازيغي أحمد عصيد في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

خطة القوميين المتشددين تعيدنا إلى نقاش سابق منتهي الصلاحية

رصد الصفوف وإبراز القدرة على التجييش والتأطير الجماهيري في كل جهات المغرب الخطوات الأولى التي يجب على الأمازيغ إنجازها

روا حاورته رشيدة إمرزيك:



قال أحمد عصيد في رده على ماجاء في مقال لـ «بنسالم حميش» تحت عنوان «جذور القرابة بين الأمازيغية والعربية» أن «هدفي من الرد إعطاء درسين اثنين: الدرس الأول أخلاقي ويتعلق بأداب النقاش وأسلوب الحوار والحجاج الفكري، وهو الذي انتهجته دائما الحركة الأمازيغية منذ بداية تأسيسها إلى اليوم، والثاني درس علمي يتعلق بتصحيح الكثير من الآراء الأسطورية والخرافية والإيديولوجية والمواقف السطحية التي تتعارض اليوم مع نتائج البحث العلمي، ولكنها تروج في أوساط القوميين والإسلاميين ولدى العامة كذلك». وأضاف «أن خطة القوميين المتشددين هي إعادة بناؤها إلى نقاش سابق منتهي الصلاحية، أي إلى مرحلة ما قبل الاعتراف الرسمي»، مشيرا إلى أن «ما نشاهده اليوم يدخل في إطار محاولة ربح الوقت والمال العام وتأخير تفعيل الطابع الرسمي الذي هو آت لا ريب فيه، ولو بتأخير بضع سنوات».

وأكد الباحث الأمازيغي على «أن ما ينبغي أن يفهمه الفاعلون الأمازيغيون اليوم هو أن دورهم الرئيسي هو الحرص على تدارك الخلل التنظيمي والتنسيقي فيما بينهم لتقوية وجودهم في الساحة، ونزع الغلو التنظيمي. النرجسي الذي يجعل البعض يتوهم أنه أكثر ديمقراطية من غيره وأنه أكثر مصداقية أو فهما للرهانات من غيره، وأن يعلم كل طرف بأنه لا شيء بدون الآخرين».

ويرى أن «على الحركة أن تعقد مؤتمرا وطنيا أمازيغيا مرة في السنة، وأنا هنا لا أعني الجمعيات فقط بل كل الفاعلين بمن فيهم الجامعيين والفنانين والتجار والطلبة والفلاحين ورجال ونساء الأعمال، والغرض من هذا المؤتمر هو وضع استراتيجية عمل شاملة تضم كل الجوانب بما فيها تلك التي قلما يفكر فيها الفاعلون الأمازيغيون الجمعيون».

* أستاذ عصيد الهجوم على شخصك لم يكن من طرف حميش لو حد ه بل سبقت و تعر ضت للهجو م

* في نفس المقال أثار حميش مسالة كتابة الأمازيغية بحرف تيفيناغ وقال بأن من شأنه «تعزيز وضع الأمازيغية والزيادة في تعويص أمرها» ما رأيك؟

* مؤخرا قام بنسالم حميش من خلال مقاله «جذور القرابة بين الأمازيغية والعربية» بإثارة أسعكم ووجه لكم عدة اتهامات كيف تلقيتهم مضامين هذا المقال ولماذا جاء ردكم طويلا وملينا بالاستشهادات التاريخية والعلمية رغم أن مقال حميش كان عبارة عن تحامل مجاني؟

** بعض المثقفين لا يعرفون شيئا بالمطلق عن منهجية تدريس الأمازيغية ولا عن اعتماد حرف «تيفيناغ» داخل المدرسة، ولم يسبق لهم أن اطلعوا على تقرير لوزارة التربية الوطنية أو «ليركام» في هذا الموضوع، فهم يصدرن مواقفهم عن طريق التخمين المحض والارتجال، في الوقت الذي يعد فيه حرف تيفيناغ أسهل الحروف لدى الأطفال على الإطلاق، بسبب خصائصه الجمالية والتقنية، وما يقوم به حميش مثل كثيرين هو إسقاط وضعيتهم الخاصة وعقليتهم على موضوع حرف كتابة اللغة الأمازيغية، حيث لا يعني لهم ذلك الحرف أي شيء فيعتقدون أن الأمر هو نفسه بالنسبة للأطفال في المدرسة، وهذه مقاربة خاطئة، والحقيقة أن الأطفال عندما يدخلون إلى المدرسة يجدون ثلاثة حروف تتساوى عندهم في قيمته، وأسهل حرف يتعلمونه هو الحرف الأمازيغي الذي لا يتغير بحسب موقعه من الجملة ويتوقف على الصوائت والصوامت وصارت له اليوم كل مقومات الحرف الحديث سواء من حيث تهنيته أو تقنيات كتابته.

** قمت برد مطول على المقال الهجائي للسيد حميش ليس رغبة في محاورته، لأن ما كتبه لا يحفز على النقاش الفكري، كما أنه لا جدوى من مناقشة القوميين العرب في السياق الراهن، بل قمت بذلك نزولا عند رغبة الكثيرين من شباب الحركة الأمازيغية سواء من داخل المغرب أو من خارجه. وهدفي من الرد إعطاء درسين اثنين: الدرس الأول أخلاقي ويتعلق بأداب النقاش وأسلوب الحوار والحجاج الفكري، وهو الذي انتهجته دائما الحركة الأمازيغية منذ بداية تأسيسها إلى اليوم، والثاني درس علمي يتعلق بتصحيح الكثير من الآراء الأسطورية والخرافية والإيديولوجية والمواقف السطحية التي تتعارض اليوم مع نتائج البحث العلمي، ولكنها تروج في أوساط القوميين والإسلاميين ولدى العامة كذلك.

إنما يقاومون في الحقيقة ذلك التغيير الشامل الذي يخشونه لأنه يتعارض مع مصالحهم، فهم يفتاتون على التمييز والعنصرية وعلى الظلم والقهر والاستعباد والأساطير والخرافات، وهي أمور لا يمكنها أن تستمر إلى الأبد.

* تقوم بإعداد و تقديم برنامج «حلقات التنوير» على اليوتيوب، حدثنا عنه باقتضاب، وما هي الرسالة العبتغة من خلاله؟

من طرف أشخاص وتنظيمات أخرى وبالخصوص من طرف التيار السلفي والإخواني، بل هناك من ذهب إلى حد القطالبة برأسك، كيف تتعامل مع هذه التهديدات؟ وما هي آثارها على نفسيته؟

** لا توجد لها أية آثار نفسية سلبية على الإطلاق بل العكس تماما، فكلما استمروا في الهجوم والتحريض كلما ظهر ضعفهم وعجزهم عن مواجهة الخطاب الأمازيغي المسلح بالعلوم الإنسانية وحقوق الإنسان، وكلما مارسوا التهديد أعطونا فرصا جديدة للتقدم في درب الاعتراف الرسمي والتأطير المجتمعي، ولهذا أقول دائما إن العدو الأكبر للأمازيغية هو الصمت، فلو لم يكن هناك أعداء يرتكبون الأخطاء تلو الأخرى لما وصلنا إلى الاعتراف الدستوري وإلى قانون تنظيمي (على علاته)، ولما كانت لدينا مؤسسة رسمية تعنى بتهنيته الأمازيغية وباقتراح البدائل المؤسساتية. إن أعداء القضية العادلة هم أنفسهم وقودها الذي يحركها ويعطيها دينامية الاستمرار نحو المزيد من النجاح والفوز. وما ينبغي أن يعرفه الأمازيغ اليوم هو أن قضيتهم ليست مجرد قضية لغة أو ثقافة أو هوية بل هي قضية تحرير شامل، بدءا بتحرير العقل وانتهاء بتحرير الأرض والثروة، إنها دينامية للتحرير لا تنفصل عن كل القضايا الديمقراطية التي غايتها إقامة دولة القانون وتوطيدها في بلادنا

* لماذا تخاف هذه البلدان من فتح أبواب النقاش والتحليل والنقد وتبادل الأفكار؟

** لأن الأنظمة القائمة فيها تسعى إلى الاستمرارية بالحفاظ على ما هو كائن، وتخشى التغيير، ولهذا نجحت في صنع مجتمعات على مقاسها، أي مجتمعات محافظة تعمل على إعادة إنتاج ما هو موجود، وبهذا تخدم بشكل لا واعي أهداف الطبقة المهيمنة وفي نفس الوقت أهداف حلفائها الخارجيين، الذين بدورهم يعملون على ضمان استقرار هذه البلدان حفاظا على مصالحهم، وعندما لا يبقى الاستقرار في صالحهم فهم يشعلون الحروب لتسويق أسلحتهم وفي نفس الوقت لتغيير قواعد اللعب وموازين القوى وضمان مزيد من التبعية لهم. فمجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط فاقدة لإرادتها، وهي مفعول بها ولا تستطيع الفعل، وحتى عندما تتحرك كما حدث في سنة 2011، فهي تتحرك لتجد في انتظارها عند صناديق

الهدف الحقيقي للقوميين والإسلاميين الذين استمروا حتى الآن في محاولة تبخيس اللغة الأمازيغية وحرف كتابتها هو الإبقاء عليها تحت وصاية المنظومة العربية - الإسلامية للثقافة، حيث لم يتقبلوا أبدا أن تصير لغة مستقلة قائمة الذات، ولهذا حاولوا سنة 2002 بكل الوسائل بما فيها التهديد والوعيد والإشاعة الكاذبة أن يفرضوا علينا الحرف العربي لكنهم فشلوا، وهم اليوم ينتقمون لتلك اللحظة لأنهم لم يستطيعوا أبدا تجاوزها من الناحية النفسية والذهنية.

* ألا ترى أن ما جاء في مقالة حميش يروم إلى تبخيس نضالات الحركة الأمازيغية بشكل عام والنضال الأمازيغي خصوصا على مستوى حرف الكتابة (تيفيناغ)، الذي تبناه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2003. وهو يرى أن هذا الحرف «لا تراث له».

** علينا أن نذكر بأن خطة القوميين المتشددين هي إعادة بناؤها دائما إلى نقاش سابق منتهي الصلاحية، أي إلى مرحلة ما قبل الاعتراف الرسمي، لأنهم لم يهضموه ولم يستطيعوا قبوله، فمكتسباتنا القانونية والدستورية والمؤسساتية عموما هي مكتسبات حاسمة، إذ لا يمكن العودة إلى الوراء، وإن كان يمكن التسوية والمماثلة في التفعيل وإضاعة الوقت، ولكن بالنسبة للدولة لم يعد ممكنا أن تعيدنا إلى عهد سابق من الإنكار التام لهويتنا أو تعيدنا إلى خارج المؤسسات، وما نشاهده اليوم يدخل في إطار محاولة ربح الوقت والمال العام وتأخير تفعيل الطابع الرسمي الذي هو آت لا ريب فيه، ولو بتأخير بضع سنوات، ولهذا علينا التمييز بين تقاعس السلطة وتراخي المسؤولين عن تفعيل الطابع الرسمي الذي هو حتمي، وبين آراء القوميين والإسلاميين الذين هدفهم إعادة النقاش السابق الذي يعود إلى مرحلة ما قبل الاعتراف، وهو نقاش بدون أية مردودية لأن هدفه التشويش على الأوراش الكبرى لمأسسة الأمازيغية وإضاعة الكثير من الوقت.

ما ينبغي أن يعرفه الأمازيغ اليوم هو أن قضيتهم ليست مجرد قضية لغة أو ثقافة أو هوية بل هي قضية تحرير شامل، بدءا بتحرير العقل وانتهاء بتحرير الأرض والثروة. إنها دينامية للتحرير لا تنفصل عن كل القضايا الديمقراطية التي غايتها إقامة دولة القانون وتوطيدها في بلادنا

مجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط فاقدة لإرادتها، وهي مفعول بها ولا تستطيع الفعل

والطلبة والفلاحين ورجال ونساء الأعمال، والغرض من هذا المؤتمر هو وضع استراتيجية عمل شاملة تضم كل الجوانب بما فيها تلك التي قلما يفكر فيها الفاعلون الأمازيغيون الجمعويون، وسيكون تنفيذ هذه الخطة الوطنية مهمة جميع المكونات المذكورة كل حسب مجال اختصاصه، وهدفها بعث الأمازيغية في صيغة دينامية اجتماعية بوصفها لغة وهوية وثقافة الفعل الاجتماعي، عبر استعمالها في جميع المجالات الرسمية بكتافة، والحث على الحديث المنزلي بها مع الأطفال لأن هذا هو الورش الأكبر الذي لا يعرف الناس قيمته، وكذا تأطير المجتمع في الإبداع بلغته الأصلية في شتى المجالات، وتأهيل جيل جديد من الكتاب الأدباء بالأمازيغية في مختلف مناطق المغرب، واستعمال الشباب لها في مواقع التواصل الاجتماعي، وتطعيم شعب اللغة الأمازيغية في الجامعات وتقويتها، إن هذا هو التفعيل الحقيقي للطابع الرسمي في حياة الناس اليومية، والذي سيجعل السلطة مرغمة على تسريع التفعيل المؤسساتي الذي تنهون فيه. إنني أستغرب ممن يطالب السلطة بتفعيل اللغة الأمازيغية في الإدارة والبطاقة الوطنية وهو لا يتحدث بها حتى مع عائلته.

* ما رأيك في من يعتبر أن العمل السياسي في إطار أحزاب قائمة هو البديل؟

** هذا ليس بديلا بل هو من الأدوار المطلوبة، وعلى الذي يتقنه أن يعمل به ويساعد على جعل أحزاب سياسية تضع بعض إمكانياتها في ورش الأمازيغية، ورغم أننا نعلم بضعف الأحزاب السياسية على مستوى القرار والتشريع إلا أنها ضرورية إذا كانت تقوم بدورها التأطيري في المجتمع (وليس البرلمان والحكومة)، أذكر مثلا بأنه عندما كان اليسار في المعارضة كنا نجري معظم أنشطتنا ونحن شباب في مقرات الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، كما كنا ننشر في منابرها صحفية، وكان هناك غليان يومي بالنقاش والحركة، إذن على من يعتقد بأهمية العمل من داخل الأحزاب أن يعمل أيضا على إحياء هذه الأحزاب لأنها في وضعيتها الحالية عاجزة كلياً عن التأثير والفعل. وقد لاحظت وجود فاعلين أمازيغيين استطاعوا أن يدفعوا بعض الأحزاب إلى اتخاذ مبادرات في اتجاه دعم المطالب الأمازيغية علنا وإصدار توصيات مشتركة بين الفاعلين المدنيين والحزبيين، وهو أمر هام على مستوى الإشعاع الاجتماعي وإن كانت مردوديته على المستوى المؤسساتي ما زالت ضئيلة، وأرى بأنه لا ينبغي الاستهانة بهذه المبادرات كما لا ينبغي تخييس قيمة من يسعى إلى خوض تجربة سياسية من الفاعلين الأمازيغيين لأن ذلك علونا على أنه حق دستوري، فإنه يمكننا من الحصول على ممثلين داخل تنظيمات عدة، وهذا بالنسبة لمن يتقن فعل «اللوبينغ» Lobbying يعتبر من المهارات السياسية الكبرى، وأنا أعتقد بأن كل قضية لا يوجد لها حاضن من القوى السياسية ستحتاج إلى زمن أطول لكي تبرز وتنجح، فمن أسباب تأخر الاعتراف الدستوري بالأمازيغية إلى سنة 2011 عوض العقدين الأخيرين من القرن العشرين جمود الإيديولوجيا الحزبية وتأخرها واعتمادها على مرجعيات أجنبية.

* وما موقفك من نسخ مشروع الأحزاب ذات المرجعية الأمازيغية التي تروج في الساحة الآن كحزب «تامونت»، «حزب التغيير»، و «جبهة العمل السياسي الأمازيغي» ؟ و متى يحين الوقت لحزب ذي مرجعية أمازيغية يتوافق عليه كل مناضلي الحركة الأمازيغية ؟

** علينا أولاً أن ندقق أمراً هاماً، فالحركة الأمازيغية حركة مدنية مستقلة عن الأحزاب وعن السلطة، وكل حزب هو قوة سياسية تنتمي إلى المجتمع السياسي، فإذا تأسس حزب أمازيغي فهذا ليس معناه أنه سيضم الحركة الأمازيغية أو سيتشكل من خلالها، وإذا كان سيعتمد على ذلك بدون أن تكون له قواعده الخاصة من الفئات الشعبية العريضة فسيكون مصيره الفشل، ذلك لأن نقط قوة الحزب السياسي هي بالذات نقط ضعف الحركة المدنية، فالحزب السياسي يقوم على وجود نخبة مالية واقتصادية هامة وعلى جماهير منخرطة ومؤمنة بمشروع الحزب وعلى مشروع مجتمعي تصوغه نخبة الحزب وتقع به قواعدها في الجهات، ثم على تفاوض القيادة المبادرة والراغبة في العمل السياسي مع السلطة من أجل نيل الاعتراف والترخيص بالعمل «في ظل الشرعية» كما تسميه السلطة، وهذه كلها شروط لا علاقة لها بالحركة المدنية، ولكن من حق من يستطيع توفيرها الخوض في هذه التجربة، وتحمل صعوباتها في بلد لم يستكمل بعد شروط العمل السياسي الديمقراطي، كما يعاني من ضعف الثقة في الأحزاب عموماً. ولعل التحدي الأكبر بالنسبة إلى شخصياً أمام الفاعلين الأمازيغيين من ذوي الطموح السياسي - الذي هو طموح مشروع تماماً - هو التفاوض مع السلطات المخزنية التي ستدعم لهم كما فعلت مع غيرهم قواعد اللعبة السياسية وحدود عملهم، وهذا يدخل في باب «التعاقد» على الطريقة المغربية بين الأحزاب والنظام السياسي، ويجعل الأحزاب تقبل بمنطق السلطة الذي يفرضه النظام على الجميع باعتباره الأكثر قوة أمام ضعف وتشردم الجميع. ولكن المشكلة في هذا التفاوض هو أن النظام لا يعطي أهمية لمن يسعى إلى التفاوض إلا عندما يثبت نجاعته في الميدان عبر قدرته على تأطير جماهير يصل عددها إلى حد يلفت انتباه السلطة (لا ينطبق هذا على المنشقين من أحزاب موجودة قبلاً، لأن هؤلاء يبادرون بالانشقاق بإيعاز من السلطة نفسها) وهذا معناه أن أول خطوة على الأمازيغ إنجازها هي رض صفوفهم وإبراز قدرتهم على التحسيس والتأطير الجماهيري في كل جهات المغرب، وهذه الخطوة لا ينجح السياسيون فقط في إقناع السلطة بل وفي إقناع النخب المحلية والأعيان، لأنه لا حزب بدون أعيان وطبقة رأسمالية، أما العضلة الأخرى الكبرى التي سيكون على السياسيين الأمازيغ إيجاد حل لها فهي مشكلة «الزعامة»، فحتى يكون لهم زعيم ذو مصداقية لا بد لهم من إضعاف الشعور الأمازيغي بالشك والريبة من القيادة، وهو شعور شبه غريزي، يجعل الأمازيغ يميلون إلى التسيير الجماعي، لكن ذلك لا ينعف في التنظيمات الحديثة.

موقفها من القضية ومعاقبة أخرى كذلك، وقد سبق للحركة أن أعلنت فيما قبل دعوتها إلى عدم التصويت على حزبي «العدالة والتنمية» و«الاستقلال» لأنهما تحفظا على ترسيم الأمازيغية في دستور 2011، وكان مع اعتبارها لغة وطنية دون ترسيم، والمعضلة التي على الأمازيغيين النظر فيها هي أن الأحزاب ليست بصاحبة سلطة أو قرار في موضوع الأمازيغية الذي ما زال حتى الآن يدخل ضمن اختصاصات الملكية، هذا رغم أن بعض الأحزاب تتكلم خلال حملاتها عن الأمازيغية إلا أنها تعلم قبل غيرها بأنها لا سلطة لها في هذا الملف، والدليل على ذلك أنها كانت ضمن حكومة بنكيران وصممت لمدة خمس سنوات دون أن تقوم بمحاولة البدء في وضع مشروع القانون التنظيمي، ولم تشرع حكومة بنكيران في البت في الموضوع إلا في نهاية ولايتها بعد أن ألقى الملك محمد السادس خطاباً في افتتاح آخر دورة برلمانية قائلاً إنه ينبغي الشروع في وضع القانون، ولا يعلم كثير من الناس بأن بنكيران لم يضع مشروع القانون بل تم تسليمه مسودة من الأمانة العامة وصادق عليه

مصادقة الجميع على مشروع القانون ود «الإجماع» إهانة كبيرة للأحزاب السياسية ولؤسسة البرلمان وللمجتمع المدني الأمازيغي الذي تقدم بمقترحات بصيغة حضارية

الحكومة في مجلسها، رغم أن بعض الأحزاب لم تكن تتفق على مضمونه. وهذا ما يفسر أنه رغم الترافع المدني ورغم مساندة الكثير من الأحزاب لمقترحات التعديل التي تقدمنا بها كقوى مدنية تم تبني المشروع بدون تعديلات جوهرية حفاظاً على النص كما جاء من أعلى.

* هناك ركود على مستوى دينامية الأمازيغية، ماهي أسباب ذلك في نظرك ؟ وألا ترى أن الأمازيغية في حاجة للإبداع وتغيير استراتيجيتها النضالية ؟

** إذا اعتمدنا المؤشرات والأرقام فليس هناك ركود بل العكس، لم يسبق للحركة الأمازيغية مثلاً أن كانت تعقد من التكوينات وتصدر من المنشورات والأعمال الفنية ما أصبحت تنجزه في السنوات الأخيرة، فرابطة «تيرا» وحدها تصدر أزيد من عشرين عملاً أدبياً في السنة، إضافة إلى الجمعيات المتخصصة في المسرح والسينما والثقافة والتنمية والتي تحقق إشعاعاً غير مسبوق في مختلف مناطق المغرب، أما إذا كان المقصود بالركود هو الجانب النضالي فمن الخطأ الاعتقاد بأن حركة مدنية ستبقى على نفس الإيقاع الحركي في الوقت الذي تحقق فيه مكتسبات قانونية وسياسية، فلو لم يكن هناك اعتراف رسمي مطلقاً ولا كان هناك دستور وترسيم ولا قانون تنظيمي، لكان من الطبيعي أن يحدث تصعيد كبير في النضال بشكل حتمي، لكن تحقيق بعض المكتسبات يلقي بالحركة في الانتظارية على المستوى الحركي وإن كانت على مستوى الإنتاجية الاجتماعية تعمل بشكل أفضل من السابق. فعدد الجمعيات التي كانت تنشط في مجال الأمازيغية أيام «مجلس التنسيق الوطني» لم تكن تتعدى 18 جمعية في المغرب كله، وهي اليوم 1200 جمعية إذا احتسبنا الجمعيات التنموية التي تقوم بتنشيط ثقافي أمازيغي في البوادي والمدن. من جانب آخر لم يسبق للحركة الأمازيغية أن نجحت في تنظيم مسيرة في الشارع باسم «تاوادا» إلا بعد تجربة 20 فبراير وترسيم الأمازيغية، والسبب في ذلك أن شباب الحركة المستقلين انتهوا إلى أن الجمعيات تقيد الصراعات الداخلية للحركة وتضعفها وتجعلها عاجزة عن تنظيم مسيرة في الشارع، وهذا ما تعلمه الشباب من حركة 20 فبراير التي كانت بدورها ناجحة بفضل شبابها المستقل الذي كان في الطليعة، والباقي كان يتبع المنظمين المبادرين. وعندما حاولت بعض الجمعيات الاستيلاء على «تاوادا» انفض جمعها وانتهت تجربتها.

إن ما ينبغي أن يفهمه الفاعلون الأمازيغيون اليوم هو أن دورهم الرئيسي هو الحرص على تدارك الخلل التنظيمي والتنسيقي فيما بينهم لتقوية وجودهم في الساحة، ونزع الغلو التنظيمي - النرجسي الذي يجعل البعض يتوهم أنه أكثر ديمقراطية من غيره وأنه أكثر مصداقية أو فهماً للرهانات من غيره، وأن يعلم كل طرف بأنه لا شيء بدون الآخرين، بعد هذا سيكون على الحركة أن تعقد مؤتمراً وطنياً أمازيغياً مرة في السنة، وأنا هنا لا أعني الجمعيات فقط بل كل الفاعلين بمن فيهم الجامعيين والفنانين والتجار

الاقتراع من يمثل كل عقود القهر والعبودية الماضية، أي التيار الذي تولد عن الاستبداد وهو التيار الإسلامي، ليكتشف الجميع بأن «الانتفاضة» أو «الثورة» أو «التمرد» لم تعط إلا حصيلة ما تأسس خلال سنوات القهر الماضية. وهذا ما يؤكد على أن تغيير العقلية وبناء الشخصية المواطنة وتقويتها هو أساس النهضة الحقيقية، لأن الثورة بدون وعي ومع انتشار الجهل تؤدي إلى خراب كبير دون توفير إمكانيات البناء البديل.

فمن يدرس جميع التجارب الناجحة في النهوض والخروج من التخلف سوف يجد بأن منطلقها كان هو التعليم الجيد، ولهذا نجحت هذه الدول في تطوير وعي مواطنيها وتأهيل مجتمعاتها حتى تكون في مستوى التطور التقني والعلمي والحقوق، وهي اليوم مجتمعات نقاش وحوار ومفتوح وحر على كل المستويات.

* العديد من الفاعلين الأمازيغ اعتبروا أن مشروع القانون الذي صادقت عليه لجنة الداخلية والجماعات الترابية بالإجماع يعتبر مؤشراً واضحاً على أن ترسيم الأمازيغية أكذوبة، ما رأيك ؟

** طبعاً هذا نوع من المبالغة، فترسيم اللغة الأمازيغية ليس أكذوبة بل هو واقع نصي لم يرق إلى أن يصبح واقعا مؤسستياً، فالترسيم نص مكتوب في دستور أحيل على استفتاء شعبي سنة 2011، وصار ابتداء من 01 يوليوز من تلك السنة مكسباً سياسياً ودستورياً كبيراً، ولكن ما حدث في لجنة الداخلية بالبرلمان هو ما يحدث في جميع القضايا الأخرى غير الأمازيغية، وهو عدم تفعيل الدستور بأعداء ومربرات سياسية تعود إلى طبيعة النسق السياسي المغربي وأسلوب اشتغاله الذي تطبعه السلطوية وعدم احترام القانون، فجميع القوانين المتعلقة بالقضية النسائية والمساواة بين الجنسين تم تمريرها وهي مخالفة للدستور، وهذا رغم احتجاج القوى المدنية والسياسية المعارضة، وتمت المصادقة عليها من طرف الأحزاب بما فيها التي احتجت واعتبرت تلك القوانين غير دستورية، إنها نفس القصة تتكرر في كل مرة، فالقوى السياسية تعتبر أن ما صدر عن الأمانة العامة للحكومة في صيغة مسودة يُعبر عن إرادة الهيئات العليا، ولهذا تصادق عليه أحزاب الحكومة بالإجماع، ورغم النقاش الشكلي في البرلمان فإن الجميع في النهاية ينتهي إلى المصادقة على القانون، وهذا يجعل الثقة في المؤسسات وفي الأحزاب تضعف أكثر، والعزوف الانتخابي يتزايد، وتعلمين بأن وزارة الداخلية هي في النسق السياسي المغربي مما يسمى «وزارات السيادة» التي تعبر مشاريعها عن التوازنات التي اختارها ذوق القرار، وهذا ما يفسر أنه في عز النقاش البرلماني جاءت تعليمات صارمة بضرورة مصادقة الجميع على مشروع القانون، وب«الإجماع»، مما أدى إلى ارتكاب خطأ فادح يتجلى في إهانة مؤسستين من مؤسسات الدولة تمت المطالبة برأيهما دون انتظاره، كما أن ما حصل يمثل إهانة كبيرة للأحزاب السياسية ولؤسسة البرلمان، وللمجتمع المدني الأمازيغي الذي تقدم بمقترحات بصيغة حضارية، هذا دون أن ننسى بأن كل ما يجري يطابق تماماً وزن الحركة الأمازيغية في الساحة، فقدرتها على التحريك كانت وما زالت محدودة، وإذا قمنا بمقارنة مثلاً بين قانون البطاقة الوطنية وما حدث فيه مما يعتبر فضيحة حقيقية، مع مشروع قانون 22.20 الذي قام الإسلاميون بتسريبه ثم بتنظيم الحملة ضده، والتي في النهاية انخرط فيها الجميع ليمت حجب ذلك المشروع وتأجيله أو إقباره، إذا قارنا بين المشروعين فسندج بأن قدرة الأمازيغ على التحريك ضعيفة ولا تستقطب التكتل المطلوب لتغيير موازين القوى حول مشروع قانون.

* ألا ترى كذلك بأن المصادقة بالإجماع على هذا المشروع يؤكد مرة أخرى أن الأحزاب السياسية على قلب واحد، وأنها ضد الأمازيغية إذ لا فرق بين هذا الحزب وذاك ؟

** المصادقة جاءت إثر تعليمات صارمة انضبط لها الجميع وفق قواعد اللعبة السياسية المتعارف عليها في المغرب، فنحن لسنا في دولة ديمقراطية يُحترم فيها القانون والمؤسسات، بل في بلد تطبعه السلطوية، ولهذا رغم أن الأحزاب تختلف في مواقفها إلا أن التعليمات القوية تفرض عليها التكتل المصطنع لتمرير قانون بدون مناقشة وبدون احترام المساطر المعمول بها في اللجان، وذلك تبعاً لأغراض السلطة وحساباتها، ولهذا طالبنا سنة 2011 بالتنصيص في الدستور على فصل السلطات وإلغاء وزارات السيادة حتى نصل إلى تحقيق السبر العادي للمؤسسات، لكن ذلك لم يتحقق في دستور 2011، وعلى القوى الديمقراطية أن تواصل النضال من أجل تحقيقه في مراجعة دستورية قادمة. أما الآن فإن جميع الأحزاب تنضبط لقواعد قبلتها بحكم التعاقد الموجود بينها وبين الملكية المغربية التي هي ملكية تنفيذية.

* الأمازيغية تمر بمرحلة دقيقة جداً، فنحن مقبلون على سنة الإعداد للانتخابات وهناك العديد من الأحزاب التي تراهن على الأمازيغية في حملاتها الانتخابية، ألا ترى أن على الحركة الأمازيغية أن تعي بأن الأحزاب تتعامل مع الأمازيغية ك«جوكير» تستعمله فقط وقت الحاجة ؟

** الحركة تعي بذلك تمام الوعي، ولهذا تتخذ مواقف حسب تحليلها للأوضاع، فهناك تيار راديكالي يدعو دائماً إلى المقاطعة وهناك تيار براغماتي إصلاحي يعتبر أنه ينبغي دعم أحزاب حسب

EDITIONS AMAZIGH

BILAN FINANCIER POUR L'EXERCICE 2019

Nom ou raison sociale : EDITIONS AMAZIGH
Tableau N° 1

Exercice du 01/01/2019 Au 31/12/2019

BILAN - ACTIF (Modèle normal)

ACTIF	EXERCICE		EXERC. PRECD.
	BRUT	AMORT.-PROV.	NET
IMMOBILISATIONS EN NON VALEURS (A)	7 749.00	7 749.00	2 580.00
- FRAIS PRELIMINAIRES	7 749.00	7 749.00	2 580.00
- CHARGES A REPARTIR SUR PLUSIEURS EXERCICES			
- PRIMES DE REMBOURSEMENT DES OBLIGATIONS			
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES (B)	300 000.00		300 000.00
- IMMOBILISATIONS EN RECHERCHE ET DEVELOP.			
- BREVETS, MARQUES, DROITS & VAL. SIMILAIRES			
- FONDS COMMERCIAL	300 000.00		300 000.00
- AUTRES IMMOBILISATIONS INCORPORELLES			
IMMOBILISATIONS CORPORELLES (C)	447 094.92	353 514.13	93 580.79
- TERREAINS			
- CONSTRUCTIONS			
- INSTALL. TECHNIQUES, MATERIEL ET OUTILLAGE	35 762.01	22 202.19	13 559.82
- MATERIEL DE TRANSPORT	1 704.43	1 704.43	
- MOBILIER, MAT. DE BUREAU ET AMENAG. DIVERS	409 628.48	329 605.51	80 020.97
- AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES			
- IMMOBILISATIONS CORPORELLES EN COURS			
IMMOBILISATIONS FINANCIERES (D)			
- PRETS IMMOBILISES			
- AUTRES CREDITS FINANCIERS			
- TITRES DE PARTICIPATION			
- AUTRES TITRES IMMOBILISES			
ECART DE CONVERSION - ACTIF (E)			
- DIMINUTION DES CREDITS IMMOBILISES			
- AUGMENTATION DES DETTES DE FINANCEMENT			
TOTAL I = (A+B+C+D+E)	754 834.92	361 254.13	393 580.79
STOCKS (F)			455 000.00
- MARCHANDISES			
- MATIERES ET FOURNITURES CONSUMABLES			
- PRODUITS EN COURS			455 000.00
- PROD. INTERMEDIAIRES & PROD. RESIDUELS			
- PRODUITS FINIS			
CREANCES DE L'ACTIF CIRCULANT (G)	2 534 182.30		1 384 455.90
- FOURNISSEURS DEBITEURS, AVANCES ET ACOMPTES	158 752.31		219 752.31
- CLIENTS ET COMPTES RATTACHES	1 438 759.42		97 849.50
- PERSONNEL	209 000.00		209 000.00
- ETAT	183 643.05		201 904.35
- COMPTES D'ASSOCIES	179 952.19		263 696.20
- AUTRES DEBITEURS	254 798.64		254 798.64
- COMPTES DE REGULARISATION ACTIF	127 276.69		113 374.90
TITRES & VALEURS DE PLACEMENT (H)			
ECARTS DE CONVERSION - ACTIF (I)			
(ELEMENTS CIRCULANTS)			
TOTAL II (F + G + H + I)	2 534 182.30		1 819 455.90
TRESORERIE - ACTIF			
- CHEQUES ET VALEURS A ENCAISSER			
- BANQUES, T-G & C.F.			
- CAISSIER, REGIE ET ACCREDITIVE	199 494.32		312 319.28
TOTAL III	199 494.32		312 319.28
TOTAL GENERAL (I + II + III)	3 490 511.54	361 254.13	3 129 257.41

Nom ou raison sociale : EDITIONS AMAZIGH
Tableau N° 2

Exercice du 01/01/2019 Au 31/12/2019

COMpte DE PRODUITS ET CHARGES (Hors taxes)
(Modèle normal)

INTITULE	OPERATIONS		TOTAUX	TOT. EXERC.
	EXERCICE (1)	EXERC. ANT(2)	EXERCICE (1+2)	PRECD.
PRODUITS D'EXPLOITATION				
- VENTE DE MARCHANDISES EN L'ETAT				
- VENTES DE BIENS ET SERVICES	2 083 331.60		2 083 331.60	960 822.37
CHIFFRE D'AFFAIRES	2 083 331.60		2 083 331.60	960 822.37
- VARIATION DE STOCKS DE PRODUITS (+*)	- 455 000.00		- 455 000.00	37 000.00
- IMMOB. PROD. PAR L' EXE PR ELLE MEME				
- SUBVENTION D'EXPLOITATION	279 040.00		279 040.00	61 350.80
- AUTRES PRODUITS D'EXPLOITATION				
- REPRISES D'EXPLOIT. & TRANSFERTS DE CHARGES				
TOTAL I	1 907 371.60		1 907 371.60	1 039 240.37
CHARGES D'EXPLOITATION				
- ACHATS REVENDUS DE MARCHANDISE				
- ACHATS CONSOMMES DE MATIERES ET FOURNITURES	600 914.53	19 300.00	620 214.53	347 436.93
- AUTRES CHARGES EXTERNES	432 986.62		432 986.62	422 769.13
- IMPOTS ET TAXES	12 461.14		12 461.14	8 423.85
- CHARGES DE PERSONNEL	783 202.80		783 202.80	761 319.29
- AUTRES CHARGES D'EXPLOITATION				
- DOTATION D'EXPLOITATION	58 345.82		58 345.82	66 190.43
TOTAL II	1 887 910.91	19 300.00	1 907 210.91	1 606 136.73
RESULTATS D'EXPLOITATION III (I-II)	19 460.69	-19 300.00	160.69	- 566 876.36
PRODUITS FINANCIERS				
- PROD. TITRES PARTICIP. & AUTRES PROD. IMM.				
- GAINS DE CHANGE				
- INTERETS ET AUTRES PRODUITS FINANCIERS				
- REPRISE FINANCIERE TRANSFERTS DE CHARGES				
TOTAL IV				
CHARGES FINANCIERES				
- CHARGES D'INTERETS				
- PERTES DE CHANGE				
- AUTRES CHARGES FINANCIERES				
- DOTATIONS FINANCIERES				
TOTAL V				
RESULTAT FINANCIER VI (IV - V)				
RESULTAT COURANT (III+VI)	19 460.69	-19 300.00	160.69	- 566 876.36
RESULTAT COURANT (REPORTS)	19 460.69	-19 300.00	160.69	- 566 876.36

(1) Variation de stocks: Stock final = stock initial+ augmentation (*) diminution (-)
(2) Achats revendus ou achats consommés = Achat - variation de stock

Nom ou raison sociale : EDITIONS AMAZIGH
Tableau N° 1

Exercice du 01/01/2019 Au 31/12/2019

BILAN - PASSIF (Modèle normal)

PASSIF	EXERCICE	EXERC. PRECD.
	CAPITAUX PROPRES	
- CAPITAL SOCIAL OU PERSONNEL (1)	500 000.00	500 000.00
- MOINS : ACTIONNAIRES, CAPITAL BONDIFRIT NON APPELE		
CAPITAL APPELE DONT VERSE : 500 000.00		
- PRIME D'EMISSION, DE FUSION, D'APPORT		
- ECARTS DE REEVALUATION		
- RESERVE LEGALE	16 342.25	16 342.25
- AUTRES RESERVES		
- REPORT A NOUVEAU (2)	- 333 984.23	247 329.59
- RESULTATS NETS EN INSTANCE D'AFFECTIONATION (3)		
- RESULTAT NET DE L'EXERCICE 123	77 259.32	- 581 232.82
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES (A)	259 717.34	182 458.02
CAPITAUX PROPRES ASSIMILES (B)		
- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		
- PROVISIONS REGLEMENTEES		
DETTES DE FINANCEMENT (C)		
- EMPRUNTS OBLIGATAIRES		
- AUTRES DETTES DE FINANCEMENT		
PROV. DURABLES / RISQUES ET CHARGES (D)		
- PROVISIONS POUR RISQUES		
- PROVISIONS POUR CHARGES		
ECARTS DE CONVERSION - PASSIF (E)		
- AUGMENTATION DES CREDITS IMMOBILISES		
- DIMINUTION DES DETTES DE FINANCEMENT		
TOTAL I (A + B + C + D + E)	259 717.34	182 458.02
DETTES DU PASSIF CIRCULANT (F)	2 272 039.35	2 021 073.54
- FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES	512 799.93	597 109.90
- CLIENTS CREDITEURS, AVANCES ET ACOMPTES		
- PERSONNEL	3 129.08	54 259.00
- ORGANISMES SOCIAUX	23 750.25	37 449.23
- ETAT	1 736 493.17	1 332 215.85
- COMPTES D'ASSOCIES		64.58
- AUTRES CREDITS		
- COMPTES DE REGULARISATION PASSIF		
AUTRES PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES (G)		
ECARTS DE CONVERSION - PASSIF (H)		
TOTAL II (F + G + H)	2 272 039.35	2 021 073.54
TRESORERIE - PASSIF		
- CREDIT D'ACCOMPTE		
- CREDIT DE TRESORERIE		
- BANQUES (SOLDES CREDITEURS)	597 500.72	380 190.21
TOTAL III	597 500.72	380 190.21
TOTAL GENERAL I + II + III	3 129 257.41	2 583 721.79

(1) Capital personnel débiteur (-)
(2) Mobilisateur (+) ; Déficittaire (-)

Nom ou raison sociale : EDITIONS AMAZIGH
Tableau N° 2

Exercice du 01/01/2019 Au 31/12/2019

Tableau N° 2

COMpte DE PRODUITS ET CHARGES (Hors taxes) (Suite)
(Modèle normal)

INTITULE	OPERATIONS		TOTAUX	TOT. EXERC.
	EXERCICE (1)	EXERC. ANT(2)	EXERCICE (1+2)	PRECD.
PRODUITS NON COURANTS				
- PRODUITS DE CESSION D'IMMOBILISATION				
- SUBVENTION D'EQUILIBRE				
- REPRISES SUR SUBVENTION D'INVESTISSEMENT				
- AUTRES PRODUITS NON COURANTS	89 440.00		89 440.00	
- REPRISES NON COURANTES TRANSFERTS CHARGES				
TOTAL VIII	89 440.00		89 440.00	
CHARGES NON COURANTES				
- VALEURS NETTES D'AMORT. IMMOS. CEDEES				
- SUBVENTIONS ACCORDEES				
- AUTRES CHARGES	81.37		81.37	9 245.46
- DOTATIONS NON COURANTES AUX AMORT. & PROV.				
TOTAL IX	81.37		81.37	9 245.46
RESULTAT NON COURANT (VIII - IX)	89 358.63		89 358.63	- 9 245.46
RESULTAT AVANT IMPOT (VII+X)	108 819.32	-19 300.00	89 519.32	- 576 121.82
IMPOTS SUR LES RESULTATS	-12 260.00		-12 260.00	- 5 111.00
RESULTAT NET (XI - XII)	96 559.32	-19 300.00	77 259.32	- 581 232.82
TOTAL DES PRODUITS (I+IV+VIII)	1 996 831.60		1 996 831.60	1 039 240.37
TOTAL DES CHARGES (II+V+IX+XIII)	1 900 272.28	19 300.00	1 919 572.28	1 620 493.19
RESULTAT NET (TOT. PROD. - TOT.	96 559.32	-19 300.00	77 259.32	- 581 232.82

La presse marocaine et le Conseil National de la Presse continuent à pratiquer la discrimination raciale à l'encontre des Amazighs et de leur presse

Lettre ouverte à Younes MOUJAHID, président de Conseil National de la Presse(CNP)

Bien que la constitution marocaine réformée du 1er juillet 2011 a reconnu l'identité amazighe au sein de son préambule et stipule dans son article 5 la langue amazighe comme langue officielle du pays, la presse marocaine et le Conseil National de la Presse, -dont vous avez la charge de présider-, continuent malheureusement à pratiquer de manière ostentatoire de la discrimination raciale à l'encontre des Amazighs, de l'amazighité et de leur presse.

En dépit de l'adoption de la loi organique N° 26.16, votée à l'unanimité par les deux chambres du parlement, concernant la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe, entrée officiellement en vigueur, après sa publication au Bulletin Officiel, le 26 septembre dernier, la presse marocaine et votre Conseil National de la Presse ne cessent de pratiquer la dite discrimination à l'encontre des Amazighs et de leur presse, comme en témoigne la précédente et l'actuelle campagnes de votre conseil en faveur de la presse écrite.

Des campagnes où la langue amazighe est fondamentalement absente (à l'exception du logo) et où la presse amazighe est aussi exclue d'y participer, comme s'elle n'existe pas dans ce pays, alors que ça était reconnu par le ministère de la communication depuis 2006 !

Mais ce qui est le plus grave c'est que cette deuxième campagne, visant certains titres bien sélectionnés en faveur de la presse écrite, est lancé au moment du confinement où le ministère de la communication a interdit la sortie des journaux à cause de la propagation de coronavirus Covid-19 !

Une campagne de plus où on exclut toujours les artistes amazighophones, faisant recours qu'aux artistes arabophones, et pire, en recourant à des femmes de lointain Proche Orient et habillées à la

sombre mode salafiste comme s'elle s'agit de la presse des pétrodollars des pays du Golfe persique !

Mais ce qui est le plus inquiétant et plus condamnable c'est le fait que cette deuxième campagne, comme la précédente, prétend avoir comme objectif principal combattre les fak news, les fausses informations, alors que vous continuez à utiliser la dénomination erronée de « Maghreb arabe », en flagrant contradiction avec le préambule de la constitution marocaine.

Vous agissez comme si vous ignorez que le Maghreb n'est pas de tout arabe et que l'origine des populations nord-africaines et des Arabes du Proche Orient se trouve au Maroc même, au site pré-historique d' « Adrar n Ighoud », ou « Jbel Irhoud », à mi-chemin entre Marrakech et Safi, et datant de 315 mille ans !

(www.amadalamazigh.press.ma/archives-PDF/201.pdf).

Des vérités scientifiques que confirment les données de l'anthropologie génétique :

www.amadalamazigh.press.ma/archives-

[PDF/222-223.pdf](#)

Partant de ces faits, nous appelons votre attention et celle des membres de votre Conseil

National de la Presse (CNP), ainsi que tous les journalistes marocains à :

-Eviter toutes terminologies et dénominations se référant au monolithisme linguistique, ethnique ou raciale qui sont erronées et racistes vis-à-vis de millions de citoyens et citoyens Amazighs, qu'ils soient amazighophones ou arabophones ou arabisés, comme les vocables : « peuples arabes », « monde arabe », « patrie arabe », « région arabe », « Oumma arabe », « printemps arabe »... De ce fait, nous saluons fermement le contenu et les précisions de l'actuelle et opportune campagne déclenchée au sein des réseaux sociaux par les « Arabes » eux-mêmes, et originaires de la péninsule arabique, en

faveur de la reconnaissance explicite de l'amazighité de toute l'Afrique du Nord, allant des Iles Canaries aux frontières é g y p -

tiennes, des côtes de la Méditerranée aux frontières du Grand Sahara.

- S'engager à employer le vocable « Grand Maghreb » ou « Afrique du Nord » pour être en conformité avec les dispositions de la constitution marocaine du 1er juillet 2011, qui a remplacé définitivement l'appellation « Maghreb arabe » par celle de « Grand Maghreb », et ce afin d'éviter l'apologie autoritaire de l'idéologie nationaliste arabe et à ses démodés slogans qui sont aux antipodes de la réalité historique et de la composition anthropologique de



la population au Maroc et en Afrique du Nord.

-S'impliquer activement dans la campagne de la nécessité de changer, une fois pour toute, le nom de l'agence officielle de l' « Agence du Maghreb Arabe de Presse (la MAP) » en « Agence Marocaine de Presse » (comme il figure naturellement en langue française au sein de ces propres véhicules),

Nous espérons que, dorénavant, vous allez déployer tous vos efforts à combattre la dite discrimination raciale et en essayant de recommander à vos membres et à tous les journalistes marocains d'utiliser des terminologies et des vocables en faveur de l'application sur le terrain du contenu de la loi suprême qu'est la Constitution marocaine, et qui prône l'égalité complète entre la langue amazighe et la langue arabe, désormais les deux langues officielles du pays.

Nous vous prions de croire en l'expression de nos salutations les plus respectueuses,

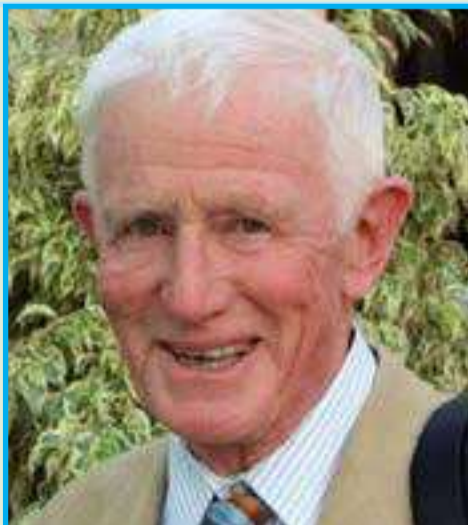
Signés : Amina IBNOU-CHEIKH et Rachid RAHA,

Editeurs du journal « Le Monde Amazigh »



NOUVELLE PUBLICATION DE L'IRCAM CONTES ET LÉGENDES DE LA MONTAGNE AMAZIGHE (MAROC) MICHAEL PEYRON

Ce recueil de contes et légendes - que j'ai eu l'honneur de réviser et dans le suivi a été assuré par M. Mhamed SALLOU, Directeur du Centre des Expressions Artistiques, des Etudes Littéraires et de la Production Audiovisuelle - est réalisé par Michael Peyron, géographe de formation, Il est angliciste à la FLSH de Rabat (1973-1988). Il a auteur de nombreuses notices à l'Encyclopédie Berbère d'Aix-en-Provence. Il a notamment animé un cours d'histoire et de culture amazighe à l'université Al-Akhawayne d'Ifrane (1998-2009). Pendant ses longues années passées au Maroc, l'auteur



a effectué des randonnées à travers monts de l'Atlas, depuis Bab ou Idir au Seksawa, s'initiant en

autodidacte aux divers parlers amazighs.

Cet opus d'envergure est l'œuvre d'un passionné, censé en toute modestie prendre la suite du mémorable Contes berbères du Maroc d'Emile Laoust (1949). De plus, afin de ratisser le plus large possible, ont été inclus un certain nombre de texte relevant des parlers du tachelhit.

Cet ouvrage contribuera la connaissance des genres narratifs de la littérature orale amazighe, souvent méconnus, et qui recouvrent aussi bien les objets culturels que les dimensions didactiques.




Michael PEYRON

٤٤ ٤٥
٤٦ ٤٧
٤٨ ٤٩
٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥
٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥
٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥
٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥
٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥
٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠



٤٤ ٤٥
٤٦ ٤٧
٤٨ ٤٩
٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥
٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥
٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥
٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥
٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥
٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠



١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠

١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠

١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠

١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠

١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠

١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠

١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠



١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠

١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠

١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠

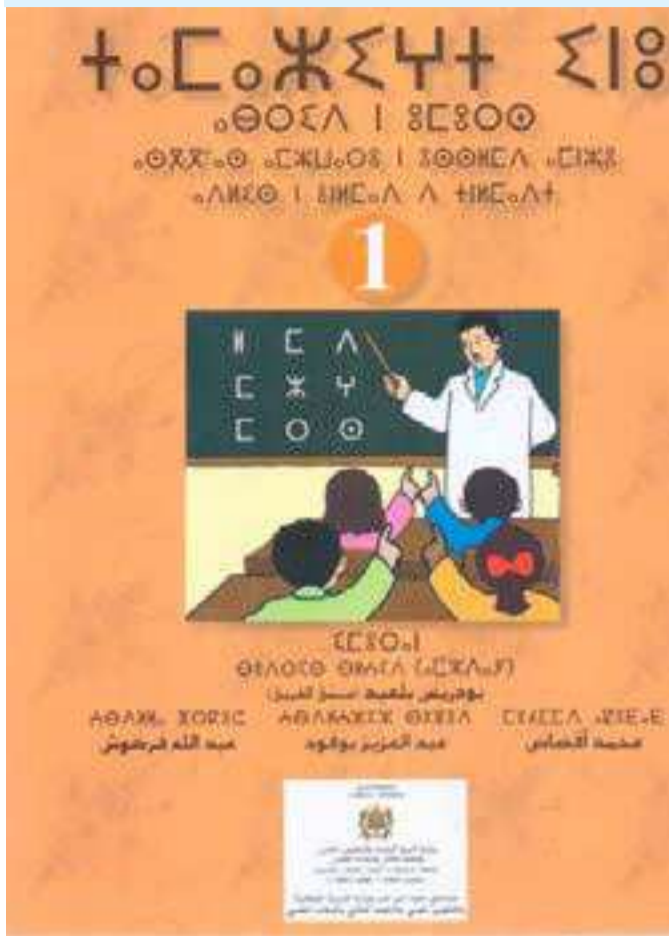
٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠

٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠



٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠

COURS DE TAMAZIGHT



Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel

intitulé "tamazight inu".

ⵜⴰⵎⴰⴷⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵎⵓⵏ

7. ⵛⵉⵛⵉⵔ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ.....ⵏ ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

.....ⵉⵎⵓⵏ | ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ

7. ⵛⵉⵛⵉⵔ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ.....ⵏ ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

.....ⵉⵎⵓⵏ | ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ

7. ⵛⵉⵛⵉⵔ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ.....ⵏ ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ; ⵉⵎⵓⵏ

«ⵏ ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ» :

.....ⵉⵎⵓⵏ | ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
.....ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ
ⵉⵎⵓⵏ ⵉⵎⵓⵏ

Le gouvernement marocain veut tuer la langue amazighe

Lettre ouverte au gouvernement marocain : où sont-ils les droits des millions d'Amazighs et pourquoi vous voulez tuer leur langue amazighe ?

Nous sommes stupéfaits de voir que le Conseil de gouvernement, sous la présidence du propre chef du gouvernement, Dr. Saâd-Eddine El Othmani, a dédié ses travaux du 22 juin dernier à la situation des droits de l'homme d'un citoyen marocain et du rapport qu'Amnesty International (AI) lui a consacré, faisant probablement objet d'une tentative d'espionnage, et qui a mobilisé trois ministres qui se sont dépêchés à organiser une conférence de presse spéciale le jeudi 2 juillet dernier, en essayant de réfuter les allégations de la dite et prestigieuse ONG internationale, sans parler de la mobilisation les députés des deux chambres de parlement durant cette critique période de pandémie de coronavirus Covid-19!!!

Ce qui nous surprend le plus de toute cette théâtralité c'est le fait de voir tout le gouvernement en train de se focaliser sur le cas des droits humains d'une seule personne, -sans entrer dans les détails des arguments et contre-arguments des uns des autres-, et en même temps elle continue à négliger les droits humains des dizaines de millions des personnes : les citoyennes et citoyens Amazighs marocains !

En effet, lorsque les Nations Unies à travers la Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée, Mme. Tendayi Achiume, qui s'est rendue au Maroc du 13 au 21 décembre 2018 et qui a eu le courage d'évaluer dans son rapport définitif du 28 mai 2019, sur le terrain, la flagrante discrimination raciale à l'encontre des Amazighs, - après avoir s'entretenue avec le Ministre d'État chargé des droits de l'homme, le Ministre de la justice, avec des représentants du Ministère de l'intérieur, du Ministère de l'éducation nationale, du Ministère de la santé, du Ministère de la famille, du Ministère de la culture et de la communication, du Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle, du Ministère des Habous et des affaires islamiques et du Ministère de la jeunesse et des sports...-, personne, je dis bien personne, ni le président du gouvernement ni aucun ministre n'avait osé répondre aux allégations onusiennes ni aux violations des droits humains des Amazighs, ni à la politique institutionnalisée manifeste de l'état marocain de discrimination raciale à l'encontre des Amazighs !

Rappelons que la Rapporteuse spéciale, Mme. Tendayi Achiume, avait appelé, depuis un an, les autorités marocaines à adopter les mesures concrètes visant à éliminer et à prévenir le racisme et la discrimination raciale, comme :

* Adopter un cadre juridique et politique global de lutte contre la discrimination qui met en application l'intégralité des dispositions relatives à l'égalité raciale de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, conformément aux recommandations du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale... Adopter également un plan d'action national de lutte contre le racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée.

* Adopter des dispositions législatives et des mesures concrètes pour faire en sorte que l'élimination du racisme, de la discrimination raciale, de la xénophobie et de l'intolérance qui y est associée soit intégrée aux travaux et au mandat des organes chargés de promouvoir les droits de l'homme, l'égalité et la non-discrimination.

* Recueillir au moyen d'indicateurs des données fiables et ventilées qui rendent fidèlement compte de la diversité raciale, culturelle et ethnique de la population marocaine, y compris de la diversité linguistique - dont témoignent bien les indicateurs qui mesurent l'utilisation de la langue orale et le degré d'alphabétisation.

* Envisager l'adoption de mesures spéciales pour garantir aux groupes défavorisés, dans des conditions d'égalité, la pleine jouissance des droits de l'homme et des libertés fondamentales.

* Donner à toutes les personnes les moyens de faire valoir leurs droits, en garantissant à toutes les victimes de discrimination ou d'intolérance raciale et xénophobe un accès effectif à la justice et à des voies de recours adéquates. Dans ce contexte, mieux faire connaître les voies de recours dis-

ponibles et en faciliter l'accès, notamment en supprimant les obstacles linguistiques et en fournissant des informations adéquates et accessibles sur les droits et les recours dont disposent les groupes et les personnes en situation de vulnérabilité.

* Renforcer les mesures préventives d'éducation, de formation et de sensibilisation de sorte que tous les agents publics, y compris ceux qui sont responsables de l'administration des services publics, s'abstiennent de toute forme de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et d'intolérance qui y est associée.

* Adopter sans délai la loi organique nécessaire pour donner à l'amazigh le statut constitutionnel de langue officielle et, dans l'intervalle, prendre des mesures provisoires pour prévenir et atténuer toutes les formes de discrimination linguistique et culturelle dans tous les domaines.



* Intensifier les efforts pour faire en sorte que les Amazighs ne soient pas victimes de discrimination raciale dans l'exercice de leurs droits fondamentaux, notamment en ce qui concerne l'éducation, l'accès à la justice, l'accès à l'emploi et aux services de santé, les droits fonciers et les libertés d'opinion et d'expression, de réunion pacifique et d'association.

A l'exception de l'adoption de la loi organique pour la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe par les deux chambres du parlement, le gouvernement actuel, sous la présidence du pjdiste Dr. Saâd-Eddine El Othmani, n'a fait que prendre des malheureuses mesures qui vont tout-à-fait à l'encontre de toutes ces légitimes recommandations onusiennes. En atteste la volonté du ministère de l'Intérieur qui voudrait passer la nouvelle loi sur la carte électronique d'identité nationale sans intégrer la langue amazighe ni sa graphie tifinagh.

Mais les plus graves mesures de ce gouvernement ce sont, sans doute, celles prises par le ministre « amazigh », M. Saïd Amzazi, de l'Education Nationale, représentant l'une des formations partisans qui est supposée pro-amazighe, à savoir le Mouvement Populaire.

Comme je l'ai déjà signalé à la Banque Mondiale l'année dernière (2) et à la secrétaire générale de l'UNESCO (3) le 21 février dernier, le ministère de l'Education Nationale, après avoir rendu public le Guide Pédagogique du Préscolaire, a exclu totalement l'intégration de la langue amazighe dans l'éducation préscolaire et continue à bloquer sa généralisation dans le cycle primaire.

Un ministre qui s'obstine à s'accrocher à une idéologie moribonde, obsolète, autoritaire, décadente et importée du lointain Proche Orient, qu'est « le nationalisme arabo-salafiste », et qui voudrait ignorer l'importance capitale de la langue maternelle dans l'enseignement primaire et préscolaire, ne mérite plus être à la tête de ce département ministériel. Tout à fait au contraire de ce que préconisait le défunt conseiller Meziane Belfquih, ce ministre et l'actuel conseiller royal pour les questions éducatives, M. Omar Azziman ne voudraient pas admettre que l'école marocaine a complètement échoué pour la simple raison qu'elle n'a jamais respecté les recommandations formulées déjà en 1962 par l'UNESCO, à savoir de préconiser l'insertion de la langue maternelle dans l'enseignement primaire dès les premières années. Chose que le grand linguiste fran-

çais Alain Bentolila insite lorsqu'il déclarait que : « les systèmes éducatifs de certains pays, aussi coûteux qu'ils soient, sont devenus des machines à fabriquer de l'analphabétisme et de l'échec scolaire parce qu'ils n'ont jamais su (ou voulu) résoudre la question qui les détruit : celle du choix de la langue d'enseignement. Ils conduisent des élèves à des échecs cruels parce que l'école les a accueillis dans une langue que leurs mères ne leur ont pas apprise et c'est pour un enfant une violence intolérable. ... c'est sur la base solide de leur langue maternelle qu'on leur donnera une chance d'accéder à la lecture et à l'écriture et que l'on pourra ensuite construire un apprentissage ambitieux des langues officielles. » (4).

C'est ainsi que le ministre Amzazi, comme ces précédents ministres Ahmed Akhchichene et Rachid Belmokhtar, ne

font que perpétuer la politique de génocide linguistique de la langue maternelle des marocains. Ils veulent tuer la langue amazighe ! Par conséquent, ils ne font qu'accélérer le déracinement culturel des petits et à approfondir leur crise identitaire, en violant par conséquent les articles 7 et 8 de la Convention internationale des droits de l'enfant (CIDE), adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 20 novembre 1989. Pour rappel, M. Saïd AMZAZI, avait juste prévu, l'année scolaire dernière, un nombre ridicule d'enseignants de la langue amazighe, soit 180 sur les 15.000 postes budgétaires dans le budget alloué à son département pour l'année 2020, qui s'élevait à 59,45 milliards de dirhams. Alors que juste pour enseigner l'amazigh, -qui est devenu une langue officielle depuis juillet 2011 et dont la loi organique a été adoptée en septembre 2019-, à tous les élèves de la première année du cycle primaire, il faudrait au moins 5.000 professeurs spécialisés en amazigh, sans parler du reste des années du primaire et de l'enseignement préscolaire, qui nécessite plus de 100.000 professeurs. Selon l'ONU : « D'après les informations recueillies, seuls 13 % des élèves d'écoles primaires suivent des cours de langue amazighe et, selon des estimations, il faudrait environ 100 000 professeurs pour enseigner l'amazighe aux 4,5 millions d'élèves du primaire. ».

Honorables chef de gouvernement et ministres,

S'il vous plaît, si vous voulez vraiment gouverner, vous êtes appelés à gouverner et à prendre en considération les droits de l'homme non pas seulement d'une seule personne, sinon les droits de l'homme des dizaines de millions de personnes !

Des droits des citoyennes et citoyens Amazighs, amazighophones ou darijophones, qui sont les descendants directs des hommes et civilisations préhistoriques de « Sidi Abderrahman » à Casablanca, de l'homme d' « Adrar Ighoud » à Safi, de Témara à Rabat, de l'homme d'Oued Beht à Khemisset, de la grotte des Pigeons à Tafogalt, d'Ifri n Amar à Nador...Et selon l'histoire, ni les phéniciens, ni les romains, ni les arabes, ni les turcs, ni les européens n'ont pu exterminer aucunes populations autochtones; et qu'en plus l'actuelle constitution consacre désormais dans son article 5 que « l'amazighe constitue une langue officielle de l'État, en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception », c'est-à-dire que toutes les marocaines et tous les marocains sont tous Amazighs ! Alors, soyez-vous fiers de votre amazighité et gouvernez pour vos compatriotes Amazighs !

Par Rachid Raha, président de l'Assemblée Mondiale Amazighe.

Notes :

- (1)- <https://undocs.org/pdf?symbol=fr/A/HRC/41/54/Add.1>
- (2)- <http://amadalamazigh.press.ma/fr/les-amazighs-interpellent-la-banque-mondiale-sur-le-comment-sauver-la-petite-enfance-au-maroc/>
- (3)- <http://amadalamazigh.press.ma/fr/le-maroc-et-le-genocide-linguistique-de-la-langue-maternelle/>
- (4)- www.leconomiste.com/article/1053276-si-l-ecole-ne-parle-pas-la-langue-de-ses-eleves

L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE REVENDIQUE DE NOUVEAU AUX CHEFS D'ÉTAT D'ESPAGNE ET DE FRANCE DES RÉPARATIONS EN RÉPONSE AUX EFFETS DE L'UTILISATION D'ARMES CHIMIQUES CONTRE LE RIF

A l'occasion du 99e anniversaire de la célèbre bataille d'Anoual, l'Assemblée Mondiale Amazighe revendique de nouveau aux chefs d'État d'Espagne, le roi Felipe VI, et de la République française, le président Emmanuel Macron, de procéder à des réparations en réponse aux effets de l'utilisation d'armes chimiques contre les populations civiles du Grand Rif marocain pendant la Guerre du Rif.

Ci-après, le contenu de la correspondance envoyée au président français :

A Son Excellence M. Emmanuel MACRON, Président de la République Française,

Objet : Réparation des préjudices causés par la guerre chimique contre le Grand Rif marocain.

Références :
PDR/SCP/BEAR/D026495.

Monsieur Le Président,

A l'occasion de la 99ème anniversaire de la fameuse bataille d'Anoual, nous venons attirer de nouveau votre attention sur le grand préjudice non résolu impliquant inmanquablement la responsabilité de la République française dans l'utilisation des armes chimiques contre les populations civiles du Grand Rif marocain pendant la Guerre du Rif de 1921-1927.

Nous nous rappelons bien que lors de votre déplacement en Algérie en février 2017, vous avez eu le courage d'affirmer que : « la colonisation est un crime. C'est un crime contre l'humanité. C'est une vraie barbarie, et ça fait partie de ce passé que nous devons regarder en face en présentant aussi nos excuses à l'égard de celles et ceux vers lesquels nous avons commis ces gestes ». Des mots très forts qui se sont accompagnés par votre louable décision de restituer, récemment de 24 crânes de résistants algériens décapités au XIXème siècle. De même nous saluons les plus profonds regrets pour les blessures infligées lors de la période coloniale belge au Congo (l'actuelle RDC) du roi Philippe de Belgique.

Mais ce que nous aimerions bien vous rappeler c'est que les forces coloniales françaises, en coordination avec les forces militaires espagnoles ont procédé à l'utilisation des armes

chimiques contre les populations civiles du Grand Rif, pendant la Guerre du Rif, entre 1921 à 1927, quand le Maréchal Philippe PÉTAIN avait été chargé par la République française de réprimer la révolution des tribus rifaines, dirigé par notre héros libérateur Mohamed ABDELKRIM EL KHATTABI, entre 1924 jusqu'au 1927. Plus de détails :

<http://amadalamazigh.press.ma/fr/le-role-et-la-responsabilite-de-la-france-dans-l'utilisation-des-armes-chimiques-contre-le-rif/>

A propos de ce dossier, nous avons eu l'occasion d'interpeller à deux reprises l'ex-président François HOLLANDE en ces termes: « Je vous rappelle que la France s'est retrouvée, au début du siècle passé, responsable d'un protectorat sur le Maroc, (Ex-Empire chérifien marocain). En vertu de ce protectorat, la France était censé assurer la protection du Maroc dans ses frontières authentiques. Or, il s'en est suivi un dépeçage, une partition et une pseudo « pacification » par les armes et le sang. En tant que « nation civilisée », la France était tenue par le droit coutumier et conventionnel de la guerre de protéger, notamment, la population civile et de ne pas se rendre complice ou utiliser elle-même contre cette même population sans défense et non combattante des armes prohibées. Or, les documents, archives et études témoignent de ce que, dans un premier temps, la France s'est rendu complice de l'Espagne à laquelle elle a vendu des armes chimiques de destruction massive avant de les utiliser elle-même contre les rifains (population du nord du Maroc), lors de la guerre de libération conduite par le président Mohamed Abdelkrim El Khattabi. La guerre chimique contre le Grand Rif est non seulement une violation des règles les plus élémentaires du droit de la guerre mais de surcroît et encore plus grave les héritiers des victimes d'hier continuent de souffrir aujourd'hui encore. En effet, de nombreuses études génétiques d'experts confirmés démontrent et témoignent des effets mutagènes et cancérogènes des armes utili-



sées : l'ypérite ou gaz moutarde, le phosgène, le disphosgène et la chloropicrine. » (<https://amadazigh.org/2016/01/les-amazighs-interpellent-une-derniere-fois-lelysee-a-propos-de-la-guerre-chimique-contre-le-rif/>).

Le mercredi 27 janvier 2016/2966 à Paris, j'ai déposé personnellement une autre lettre au Palais de l'Élysée en rappelant de nouveau à votre ex-président en ces termes : « A l'aimable attention de Monsieur François Hollande, Président de la République française. Par lettre citée en référence (PDR/SCP/BEAR/D026495), nous vous avons saisi au sujet de l'objet visé en marge. En date du 7 avril 2015, vous avez bien voulu nous répondre par le biais de votre cabinet en nous précisant que vous aviez pris connaissance avec la meilleure attention de notre courrier quant à la réparation des préjudices consécutifs à l'emploi des armes chimiques de destruction massive contre les populations civiles du Rif, lors de la guerre du même nom entre 1921 et 1926, et qu'il avait été transmis au secrétaire d'Etat chargé des anciens combattants et de la mémoire, auprès du ministre de la défense, qui nous tiendrait informés de la suite qui pourra lui être réservée ». Or, depuis et à ce jour, on n'a malheureusement reçu aucune suite à cette affaire.

Dans l'attente de vous pencher consciencieusement sur cette légitime requête, nous vous prions d'agréer, Monsieur le Président, l'expression de notre très haute considération.

Signé: Rachid RAHA
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)
Rabat, 21 juillet de 2020/2970.

NOMINATION DU PR MOULAY AHMED BADRY À LA PRÉSIDENTENCE DE L'ÉDITION 2019 DU PRIX DE LA CULTURE AMAZIGHE DE L'IRCAM



Dans le cadre de l'organisation du Prix de la Culture Amazighe au titre de l'année 2019, le Pr Ahmed Boukous, Recteur de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) a présidé, le mardi 14 juillet 2020, une séance de travail à laquelle ont pris part la Commission du Prix de la Culture Amazighe et la Commission Administrative de l'Institut. Au cours de cette séance, il a été procédé à la présentation du Président de l'Édition 2019 du Prix de la Culture Amazighe en la personne de Monsieur le Professeur Moulay Ahmed Badry, professeur universitaire, dramaturge, critique de théâtre et scénariste.

Natif de Khénifra, le Pr Badry a été élève au Lycée Tariq Ibn Ziyad d'Azrou et étudiant à la Faculté des lettres et à de l'ENS de Rabat (1964-1967). Il a soutenu une thèse de Doctorat d'Etat dans le domaine du théâtre contemporain à l'Université de Strasbourg (France). Il a exercé au Ministère de la Culture avant d'intégrer le Département de Langue et de Littérature Françaises de l'Université Mohammed V. Il a été l'un des premiers enseignants-chercheurs du Royaume à avoir introduit l'enseignement du théâtre à l'Université marocaine et l'un des fondateurs de l'Institut Supérieur d'Art Dramatique et d'Animation Culturelle (ISADAC) à Rabat. Il a également contribué à la réalisation de films nationaux dont « Mille et une mains » et « Noces de sang ». Connue et reconnue pour son expertise, le Pr A. Badry est consultant international auprès de l'ISESCO et de l'UNESCO. Il cumule par ailleurs une expérience administrative : Chef du Département de Langue et de Littératures Françaises de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat et Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Marrakech. Il a également à son actif la direction artistique de nombreux festivals.

L'IRCAM est honoré que le Pr A. Badry ait accepté de présider le XIXe anniversaire de la commémoration du discours royal d'Ajdir et de la création de l'IRCAM lors de laquelle est décerné le Prix de la Culture Amazighe. Ce Prix contribue à la promotion, à la sauvegarde et au développement de la culture amazighe dans ses multiples expressions, par l'encouragement des ses promoteurs et de ses créateurs.

Le Prix comporte les catégories suivantes :

1. Prix honorifique ;
2. Prix de la création littéraire ;
3. Prix de la pensée et de la recherche ;
4. Prix de la traduction ;
5. Prix des médias et de la communication ;
6. Prix de l'éducation et de l'enseignement ;
7. Prix des études et recherches informatiques ;
8. Prix du manuscrit ;
9. Prix des arts, qui comprend les genres suivants :
 - a. La chanson traditionnelle ;
 - b. La chanson moderne ;
 - c. Le film ;
 - d. Le théâtre ;
 - e. La danse collective.

De plus amples informations relatives à l'organisation et à la participation du Prix de la Culture Amazighe-Édition 2019 sont consultables à partir du lien :
<https://www.ircam.ma/?q=ar/node/28717>

الإمازيغية في زمن كورونا

حتى لا يصير البرلمان المغربي حكرا على الأعيان وأصحاب المال

بشكل سلبي على الأداء السياسي .



• المدخل السابع: «علمنة» العملية الانتخابية وضرورة تجريم استخدام المشترك الديني والوطني في العملية الانتخابية، فاحزاب كثيرة ببلادنا تستغل سواء المقدس الديني في الانتخابات او تستغل القرب من المؤسسة الملكية في حملاتها الانتخابية وهذا مضر للعملية السياسية ببلادنا ويحرم المتنافسين من شروط متساوية في التباري والتنافس الشريفين .

انغير بوبكر *

• المدخل الثامن: اقرار المناصفة بين الرجال والنساء في البرلمان، فلا معنى لبرلمان يكرس التمييز بين النساء والرجال ولا يستطيع الرقي بالذهنية المغربية الى مستوى وعي متقدم، فالفروض في البرلمان المغربي ان يفرز نخب سياسية قادرة على فهم رهانات بلادنا وطموحاتها المشروعة للحاق بالدول الديمقراطية، لن يكون ذلك الا ببدل مجهود كبير حتى تستطيع احزابنا فرز نخب برلمانية قادرة على تنزيل الروح الحقوقية في الدستور .

• المدخل التاسع: هو ضرورة اقرار نظام انتخابي منصف وعادل يأخذ بعين الاعتبار التعددية السياسية الحقيقية، نظام انتخابي يبدأ اولا بمراجعة شاملة للوائح الانتخابية التي يشوبها الكثير والكثير من الشوائب من انزالات للناخبين وتجاوزات كثيرة تؤثر على مصداقية العمل السياسي ببلادنا، كما ان اعطاء جميع الاحزاب الصغرى والكبرى نفس الفرص في الاعلام والتمويل وقرارات عتية منخفضة قد يجعل العملية الانتخابية اكثر ديموقراطية واكثر تمثيلية لانها تقطع احتكار ما يسمى بالاحزاب الكبرى التقليدية. في سبيل الختم:

لاشك ان اصلاح المنظومة السياسية والانتخابية تحديدا ببلادنا ليس امرا تقنيا بسيطا يمكن القيام به لتصلح العملية اوتوماتيكيا ، بل ان اي اصلاح اصلاح لابد له من ارادة سياسية حقيقية لدى كل الشركاء في العملية السياسية، ولايد له من وعي مشترك في حدوده الدنيا لدى الناخب والمنتخب، فعندما يعترف الجميع بان العملية السياسية ببلادنا يعترتها قصور وان الاحزاب السياسية المغربية تعيش الترهل التنظيمي وغياب الديمقراطية الداخلية وتستقطب النخب القادرة على ربح الأصوات بكل الوسائل لا بمنطق الكفاءة والاستقامة . فان الناخب هو الآخر مسؤول مسؤولية لا تقل عن الاخرين في اختيار من لا يستحق ان يختار في مؤسسة تشريعية تقر مصير البلاد والعباد .

* المنسق لوطني للعصبة الامازيغية لحقوق الانسان
باحث في قضايا التنمية والديموقراطية وحقوق الانسان

• المدخل الثالث: الغاء تعاقد البرلمانيين لانه بدون معنى، فما معنى ان يتقاضى البرلماني تقاعدا عن عمل من المفروض انه ينتهي بانتهاج المدة الانتدابية التي انتخب من اجلها؟ . كما ان اللغظ والكلام الذي يثار حول الموضوع في كل مرة يسيء للعمل البرلماني ومؤسسة من المفروض توقرها واحترامها . لكن عرف التقاعد المريح بعد مدة انتدابية يسيل لعاب ذوي المال والسلطة من اجل الترشيح للبرلمان .

• المدخل الرابع: عقلنة وترشيح اللائحة الوطنية للشباب والنساء، فروح اقرار لائحة شبابية واخرى نسائية كان الهدف منها افراز نخب جديدة واعطاء نفس جديد للسياسة الوطنية في سياق حراك شبابي مغربي مشهود، لكن الذي حدث هو ان زعماء الاحزاب السياسية انقلبوا على روح دستور 2011 وعلى مخارجه الاصلاحية ومنها لائحة الشباب والنساء التي تحولت الى لائحة الابناء والاصهار والزوجات والمقربين .. هذه الصورة الملتخة للائحة كان هدفها انتشال سياساتنا من الياس والفساد والصور السلبية عمقتها ممارسات الاحزاب السياسية . لذلك اقترح اقرار لوائح جهوية للشباب والنساء لان جهوة هذه اللوائح سيمكن على الاقل من تداول نخب جديدة من جهات مختلفة ومتنوعة و ستفوت على زعماء الاحزاب فرصة وضع المقربين من جهة واحدة او دوار واحد كما وقع في التجارب السابقة وان كانت اللوائح الجهوية للنساء والشباب ستحد فقط من الفساد الانتخابي ولن تقضي عليه نهائيا.

• المدخل الخامس: هو اقرار اجراءات صارمة وقوانين رادعة واعطاء الضوء الاخضر للمؤسسة القضائية في التسريع في البث في كل ما يتعلق بالتلاعب في التصريح بالملكات لكل المرشحين للبرلمان المغربي، فعدد كبير من البرلمانيين المغاربة لا يصرح بنزاهة وبشفافية عن ممتلكاته كما لا يصرح بمصادر امواله . فالحملات الانتخابية التي تكلف اصحابها الملايير لا بد من فتح تحقيقات حولها اذا ما اردنا ان نعطي اشارات للشباب المغربي من اجل المشاركة السياسية الفاعلة واعادة الثقة للمؤسسة البرلمانية، اما والحال ان الوجوه نفسها تفوز بالطرق نفسها وفي غياب ردع حقيقي ولا احترام للقانون فستبقى المؤسسة التشريعية والسياسة ببلادنا فاقدة للمصداقية.

• المدخل السادس: هو القطع مع ظاهرة النواب الرحل وتوريث الكراسي والمسؤوليات وسيطرة عائلات باكملها على مقدرات جهات المغرب وسيطرة منطبق الاعيان واصحاب الشكارة على العمل السياسي ببلادنا ، السبيل الى كل هذه الطموحات هو اقرار نظام انتخابي يحدد ولايات الترشيح بالنسبة للبرلمانيين و اقرار قانون احزاب واضح في انتصاره لروح الديمقراطية والتناوب الحقيقي على المسؤوليات لان الناخب المغربي مل من تكرار نفس الوجوه يمينا ويسارا و بلغة خشبية نمطية لا تقدم بدائل ولا مقترحات ، المواطن المغربي يعتقد ان البرلماني المغربي يستغل موقعه لمراكمة ثروته ونسج علاقات افقية وعمودية تسمح له بمزيد من التمدد في المراتب الاجتماعية، هذه الصورة كرسستها الاستحقاقات الانتخابية السابقة للاسف الشديد.

ارتقى الدستور المغربي لسنة 2011 بالمؤسسة التشريعية ومنح للبرلمان سلطة قوية في التشريع ومراقبة الحكومة ، لكن رغم المكتسبات الدستورية التي عززت مكانة ممثلي الشعب تبقى صورة البرلمان المغربي غير ناصعة ومشوبة بعدد من الصور النمطية بعضها صحيح وبعضها مبالغ فيه . رغم كل ما يمكن ان يقال عن المؤسسة التشريعية المغربية الا اننا وبعبدا عن روح العدمية والتبئيس و سياسة شتم المؤسسات و بهدلتها وهي مواقف رائجة اليوم في الساحة الاعلامية الوطنية وتحظى بالترحيب وتكتسي الشعبية الكبيرة وتحصد الجيمات بالملئات على مواقع التواصل الاجتماعي .

المؤسسة التشريعية اساسية وضرورية في البناء السياسي والاقتصادي الوطني لانها تساهم في رسم السياسات العمومية والرقي بالجانب الاقتصادي والاجتماعي عبر القوانين التي تصدرها وعبر القرارات المنبثقة عنها . تسأل بديهي يطرح نفسه ، هو هل استطاع البرلمان المغربي ان يفي بعهده ويؤدي الامانة الملقاة على عاتقه ، ام انه غرفة تسجيل و رجع صدى لمؤسسات اخرى بعضها ظاهر وبعضها مستتر ؟ الواقع لا يرتفع كما يقال لذلك لا بد ان نقول بكل تجرد وموضوعية بان البرلمان المغربي قام بعدد من المبادرات والامال الكثيرة الهامة والمؤسسة للفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي الوطني في وسط عيوب وكثيرة ونقاط فادحة اهمها غيابات البرلمانيين بالجملة و سيطرة الحكومة على التشريع و تواجد من لا يستحق اخلاقا وقيما الانتماء لقبلة البرلمان وغيرها من المؤاخذات والمنزلات التي يجب على كل الغيورين على السياسة النبيلة ببلادنا التنبيه لها والعمل على تجاوزها . وارني شديد الاقتناع ان السبيل الوحيد لتجويد السياسة ببلادنا هي العمل على تخليق الحياة السياسية عبر رزمة اجراءات ادارية وقانونية وسياسية فاعلة وملزمة لجميع المؤسسات المتدخلة في الشأن السياسي ، فبلادنا بحاجة الى مؤسسة تشريعية منبثقة فعلا عن ارادة الشعب المغربي ومعبرة عن طموحاته في التقدم والحرية والازدهار . في نظري المتواضع لا يمكن الرقي بالعمل البرلماني المغربي الا بمدخل وشروط محددة لخصتها في تسع مداخل .

• المدخل الاول لتخليق العمل السياسي البرلماني هو اشتراط الترشيح الى البرلمان بمستوى جامعي يفوق الاجازة اذ لا يعقل بتاتا ان تحتضن قبة البرلمان ببلادي انسانا لا يحملون في جعبتهم سوى لغة الكلام والصياح امام الكاميرات بلا مستوى فكري وثقافي اكاديمي يؤهلهم للتعامل مع قضايا مصيرية وقوانين مؤثرة على حياة البشر ، وحضورهم منعدم هسيانفي اشغال اللجان البرلمانية او في جلسات تقييم السياسات العمومية ، فالاسئلة التي تلقى من طرف البعض من النواب مثيرة للشفقة ومحزنة للغاية في نفس الان خصوصا وان العالم باسره يشاهد هذه الصور والمشاهد التي تسيء لبلادنا عبر القنوات التلفزية .

• المدخل الثاني هو القطع مع جميع المناصب والمهام . فكيف يعقل ان يقوم رئيس جماعة حضرية كبرى بمدينة كبيرة بين الجمع بين مهمته كرئيس جماعة وما يتطلبه ذلك من حضور معنوي ونفسي متواصل و عضو في البرلمان يتطلب التفرغ لمجال التشريع ومراقبة الحكومة ؟ . الجمع بين المهمتين مضر بالنسبة لتداول النخب ومؤثر

أرض و إنسان نتقاسم النضال من أجلهم جميعا ، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أنه لا يمكن أبدا أن نتخذ جميعا في خندق واحد ولا يصح أبدا أن نقدم سبيلا واحدا على أنه الحل السحري الوحيد الذي سيهني الأمانا و يشفي جراحنا ، بل إننا في حاجة إلى قصف من أراد أن يكون عدوا لقبضتنا المشروعة من مختلف الجهات و بمختلف الأسلحة . إن قضية متشعبة و مصيرية من حجم القضية الامازيغية لا تسعها استراتيجية واحدة مهما بلغت قوتها و فعاليتها ، و ليس من الحنكة في شيء توهم إمكانية حللتها بورقة معينة . فقد يفشل الحزب و يستمر النضال من أجل الامازيغية ، و قد تفشل الجمعية السياسية و يستمر النضال من أجل الامازيغية ، و قد تفشل التنظيمات المدنية و التنسيقيات أو تضعف و يستمر النضال من أجل الامازيغية ، و بالتالي فاقتراح آلية ما باعتبارها وسيلة من بين وسائل أخرى هو أمر مستحب و مرغوب فيه ، أما اقتراح آلية عمل معينة باعتبارها بديلا يحل محل غيرها فهو من قبيل العمى الإستراتيجي الذي سيجعل الهمم تخور و سيجعلنا نهدر زمنا نضاليا نحن في أمس الحاجة إليه ، لأن الحركة الامازيغية تناضل ضد مأسسة الظلم و الإقصاء و ضد عقليات مازوشية حرص المخزن على تنشئتها بطريقة تجعلها تستمتع باحتقار ذاتها ، و كذلك ضد الزمن القاسي الذي يصر على إذابة بعض ملامح هويتنا في ثنانيا أيامه و شهوره و سنواته . إن الامازيغية كقضية شاملة لم تغفل أي مكون ذي صلة بالإنسان كقيمة عليا ، إذ تعانق فيها الهمم الهوياتي و السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الحقوقي ، في أمس الحاجة للفاعل السياسي و المدني و الأكاديمي (الامازيغي طبعاً) ، و في أمس الحاجة إلى تضافر كل الجهود و من مختلف المواقع لحماية رأسمال رمزي و مادي يشكل أهم معالم وجودنا كدوات لا غربية و لا شرقية .

الأمازيغية بين الاستبداد و جلد الذات

تؤدي فيها رسالتها النبيلة ، جعل مناضليها يطرحون في كل مرة سؤال : ما العمل ؟ و كيف العمل ؟ السؤالان اللذان دفع تكرارهما بعضنا إلى الاعتقاد بأن ذلك يترجم نوعا من فقدان البوصلة و نوعا من الارتباك ، بحيث يتأسفون و يتذمرون كلما سمعوا أصوات تعيد طرح هذين السؤالين في كل محطة ، في حين أننا نرى في ذلك تعبير عن وضع صحي و سليم جدا ، لأن الحركة الامازيغية تمارس ديناميتها في شروط متحركة و متغيرة باستمرار ، فلكل مرحلة خصائصها و آلياتها و مستجداتها ، و بالتالي فالبحث عن تغيير استراتيجيات العمل في كل حين يبين بجلاء يقظة الحركة و واقعيته و مواكبتها الدقيقة لكل ما يحدث في الساحة التي تقاوم فيها ، لكي لا تقع في نفس الأخطاء التي وقع فيها اليسار المغربي على سبيل المثال ، و بالتالي فسؤال ما العمل ؟ لن يكون أبدا سؤالاً متجاوزاً أو عقيماً ، بل هو سؤال يحيل على القراءة المستمرة و الموضوعية للشروط التي نعمل فيها ، و على صيانة بوصلة تحركاتنا بحسب ما يستدعيه واقعنا. و سيبذل سؤالاً حاضرا في أذهان مناضلي الحركة و على رأس قائمة هموم و اهتمامات تنظيماتها .



في سياق التفاعل مع سؤال ما العمل ؟ اجتهد مناضلي الحركة الامازيغية و أبدعوا في اقتراح استراتيجيات العمل المناسبة كل من زاويته الخاصة ، و هو أمر لا يمكن إلا تمييزه مادام نابعا من الغيرة على لغة و مصالحهم و التستر على جرائمهم . لذلك فمضمون المشروع الذي تعمل من أجله الحركة الامازيغية هو المعطى الأساسي الذي يمكن أن نرجع إليه سبب قلة النتائج المحققة (رغم أهميتها) مقارنة مع غنى التجارب التي راكمتها الحركة و حجم التضحيات التي قدمتها ، لأن الخطاب و المبادئ اللذان ينتسب بهما مناضلي الحركة و يؤمنون بهما و المبنيان بالأساس على العقلانية و النسبية و العلمانية و التعددية و العدالة و المساواة و التشعب بقيم تموزغا ، لا يمكن في الحقيقة ، غرسها في مناخ يسوده الظلم و الإقصاء و التمييز العرقي و العقدي و التفكير الخرافي اللاهوتي ، و من تمت فلامسة بعض مظاهر المشروع المجتمعي و السياسي للحركة الامازيغية على أرض الواقع يتطلب تغييراً جذريا و تضحيات أكثر و ربما وقتاً أطول ، لأن جيوب المقاومة لن تتنازل عن كعكة تدوقوا لذتها ، بالسهولة التي يتخيلها البعض منا ، لذلك وجب على الجميع استحضار كل المعطيات الذاتية و الموضوعية الكفيلة بجعلنا نقيم (التقييم) بشكل موضوعي أداءنا و أداء من سبقونا ، و عدم الاكتفاء بجلد الذات بشكل باتولوجي يتجاوز نقد الذات من أجل تطويرها و دفعها إلى تحسين الأداء ، و الذي يعد أمراً مطلوباً .

منذ بزوغ فجر الحركة الامازيغية في صيغتها العصرية و فعاليتها تخلق الديناميات تلو الأخرى في سبيل حماية الامازيغية و صيانة حقوقها ، ففكرت و تأملت و انتقدت و اقتترحت و رافعت و قاومت لكي تعيش الامازيغية وضعها الطبيعي الذي تستحقه على أرضها ، و لكي يعيش الامازيغ على إيقاع الكرامة و الكبرياء كما اعتادوا على ذلك دوما ، و هي الغاية التي فهم الجميع أنها ليست سهلة بالمطلق ، فقدمت الحركة الامازيغية صورا مجيدة من الشهداء و المعتقلين ، و قدم مناضليها التضحيات الجسام ، و تمسكوا بقناعاتهم و قضيتهم في جو سياسي و حقوقي لا يؤمن إلا بالنار و الحديد منهجا و بالإقصاء و التمييز و العنصرية سبيلا .

خلال اجتيازها لهذا الدرب (الذي لا زالت تقطعه) صاغ مناضليها صفحات براءة و سجلوا حضورا قويا إن على المستوى الفكري و السجالي أو على المستوى النضالي الميداني في لحظات كثيرة ، كما بصمت على حضور باهت و دون المنتظر منها في لحظات أخرى ، و هو أمر نراه مفهوما و مبررا ، لأنه يعود لأسباب ذاتية و موضوعية يستوعبها كل من عاش الوضع من الداخل .

إن الحركة الامازيغية هي حركة احتجاجية تصحيحية ترفض وضعنا كائنا و ننظر (التنظير) لوضع يجب أن يكون و تناضل من أجله ، و هذا الوضع الذي ترفضه و تنتقده ، هناك مؤسسات و شخصيات و لوبيات تستفيد منه ، و هذا الوضع الذي تناضل من أجله من شأنه أن يغير الخريطة و يعصف بالمواقع و يفتح الباب على مصراعيه لتندفع رياح التغيير في اتجاهات قد لا تروق للبعض . هؤلاء و أولئك لن يقدموا الورود للحركة و لن يستقبلوا خطابها بالعناق و الزغاريد ، بل سيستفرون كل الأليات المشروعة و غير المشروعة و سيكذبون و سيهددون و سيبلورون الأساطير و سيستعينون بالعصا و الجزرة من أجل إبقاء دار لقمان على حالها مادام السيد لقمان مستعد لخدمتهم و حماية

فضيحة سوء تعامل مجلس النواب مع حقوق الأمازيغية



سلوك مجلس النواب لن يوصف حينئذ بمعاكسته لحقوق الأمازيغية فحسب ، أو بابتعاده عن المنطق ، وعن الدستور والقانون

، بل سيوصف كذلك بالعبث وبالتذبذب ، الذي لا يمكن أن يفسر إلا بضرب مصدقية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعتبر مؤسسة دستورية مستقلة ، معروفة على المستوى الدولي لاشتغالها وفق مبادئ باريس والأمم المتحدة.

اما الأمازيغية المتضررة حقوقها من هذا القانون المعيب ، فلا تملك ما تقوله لكل من مجلس النواب ومن الحكومة ، إلا ما قاله البستاني ، للذئب ، في الحكاية الشعبية المشهورة ، ذات الاصل الأمازيغي ، المعروفة بقصص : (الذئب والقنفذ).

لذلك فإن قال هذا المجلس للأمازيغية من خلال تصويته على اقصائها في قانون البطاقة الإلكترونية الجديدة :

- أنا ، شمتك .
- ستجيبه قائلة :
- وانا ، عرفتك .

* الصافي مومن علي

البطاقة الوطنية الجديدة ، علما بأن القانون التنظيمي المشار إليه أنفا ينص بالحرف على لزوم ادراج الأمازيغية الى جانب العربية في هذه البطاقة. وبالفعل فإن ما يدل على عدم صواب ذلك الافتراض ، وبالتالي يدل أيضا على ان هاجس الحرص على عدم المساس بحقوق المكونات اللغوية الوطنية ، لم يكن اطلاقا لدى مجلس النواب ، بدليل ان لجنة الداخلية والجماعة الترابية والسكنى وسياسة المدينة التابعة لهذا المجلس ، فاجأت الرأي العام بمصادقتها بالإجماع على مشروع القانون السالف الذكر ، وذلك من غير ان يسمع أو يقرأ اي خبر يؤكد قيام مجلس حقوق الإنسان باتخاذ رأيه في هذا القانون ، وبإبلاغه المؤسسة التشريعية به ، وهذا وانه مباشرة بعد ذلك ، أقر مجلس النواب قرار هذه اللجنة وصادق بدوره بشبه اجماع على ذلك القانون ، من منطلق خروج فيدرالية اليسار مشكورة عن الاجماع.

والحق ان المرء العارف بمواقف هذا المجلس السلبية تجاه الأمازيغية ، التي ورثها من سلفه المجلس السابق ، لن يفاجأ بهذه المصادقة ، بقدر مفاجأته من سر تراجع المجلس المذكور ، عن الاطلاع على الراي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، قبل اقرار هذه المصادقة.

ذلك انه اذا ما ثبت فعليا هذا التراجع ، الذي يوحي به انعدام أي خبر أو أي منشور ، يؤكد قيام هذا المجلس الحقوقي باتخاذ رأيه في هذا القانون ، فان

باب هذه الاحالة المسبقة على المحكمة الدستورية ، لازالة الشكوك التي تحوم حول دستورية بعض القوانين او الاتفاقيات الدولية.

وانه نظرا لوجود اليقين ، وليس مجرد شكوك ، في خرق مشروع هذا القانون للدستور ، لعلته تعسفه في مخالفة المادة 21 من القانون التنظيمي السالف الذكر ، فانه والحالة هذه يكون السيد رئيس مجلس النواب قد اخطأ تطبيق الفصل 132 من الدستور ، ما يجعله غير معذور في جهله لهذا القانون الاسمي.

لكن والحال ان المؤسسة التشريعية ارتأت تفضيل احالة هذا القانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، دون غيره ، فمن الممكن الاعتقاد بأن ما حدا بها الى ذلك هو حرصها على عدم مساس القانون المذكور بالحقوق الثابتة للمكونات اللغوية الرسميين : العربية والأمازيغية ، اقتناعا منها ، بان احترام هذه الحقوق أولى وافضل من احترام بنود الدستور ، وانه والحالة تلك ، التجأت الى مجلس حقوق الإنسان ، باعتباره خبيرا في مجال الحقوق ، ليعطيها رأيه في هذه المسألة ، قبل مصادقتها على ذلك القانون.

غير انه اذا ما افترضنا جدلا صحة هذا التخمين ، فمما لا شك فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان - حين نظره في الموضوع - سيجيبها لامحالة بان المكون اللغوي الأمازيغي ، هو من تضررت حقوقه في هذا القانون المنتقد ، لثبوت اقصائه كليا من

بعدما قامت الحكومة باحالة مشروع القانون رقم: 4.20 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني على مجلس النواب ، أثير بشأن هذا المشروع نزاع جدي ، بسبب عدم دستوريته ، لثبوت اقصائه عمدا إدراج اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ في البطاقة الوطنية الجديدة ، مخالفا بذلك للقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ، المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور ، التي تقضي المادة 21 منه بوجود تحرير هذه البطاقة باللغتين الرسميتين معا العربية والأمازيغية.

وحيث ان تعامل المؤسسة التشريعية مع هذا القانون يطبعه نوع من التخبط ومن اللامعقول ، المتجلى بوضوح في بعض القرارات ، من ضمنها القرار الغير المنطقي المتمثل في إحالتها مشروع القانون المذكور ، على المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، للاستشارة برأيه فيه ، بدلا من إحالته على المحكمة الدستورية ، المألقة للحكم الحاسم في هذا الامر ، خلافا لمجلس حقوق الإنسان الذي لا يملك فيه الا رأيا استشاريا غير ملزم.

ومن الاكيد ان غياب المنطق لدى هذه السلطة هو ما أدى بها الى تجاهل تطبيق مقتضيات الفصل 132 من الدستور ، التي تحول لرئيس مجلس النواب احالة القوانين أو الاتفاقيات الدولية ، قبل المصادقة عليها ، على المحكمة الدستورية ، لثبوت في مطابقتها للدستور ، على اعتبار ان المشرع ، فتح

الهيئات الأمازيغية : إقصاء اللغة الأمازيغية في مشروع القانون رقم 20.04 إجراء سياسي وتشريعي تمييزي يكرس لليأس السياسي والتخبط المؤسسات

والتمييز التي تتعرض لها ، وفق منطق يعيد تشكيل الهوية واللغة والثقافة الوطنية عبر إدراجها في مختلف قطاعات الحياة العامة بما في ذلك الإدارة العمومية والجماعات الترابية ومنظومة العدالة والمدرسة والإعلام العمومي.

وأشارت إلى أن خطوتها هذه هي تنمة لترافعها "في موضوع مشروع القانون رقم 20.04 المتعلق بالبطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف ، والذي لم يراعي للأسف مستجدات الوثيقة الدستورية لسنة 2011 في شقها الخاص بتسييم اللغة الأمازيغية ، علاوة على مقتضيات المادة 21 من القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية رقم: 16.26".

وذكرت بأنه "تماشيا مع اختصاصات مؤسستكم في مجال التشريع ، وبالأخص ما تمليه مقتضيات المادة 25 من القانون التنظيمي المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، فإننا علاوة على ما ذكر نرى أن مقتضيات المادة الرابعة من القانون رقم 04/20 لا تتلاءم ومقررات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وكذا الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة ، وتوصيات لجانها ومنها توصيات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وملاحظاتها الختامية الموجهة للمغرب والصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2015".

وأوردت في السياق ذاته ، "توصيات الخيرة الأممية المستقلة السابقة في مجال الحقوق الثقافية ، فريدة شهيد في تقرير بعثته إلى المغرب في سبتمبر 2011 ، وتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية الموجهة إلى المغرب في 1 ديسمبر 2016 ، وتوصيات لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري الصادرة في ختام أشغال دورتها 14 و15 و16 ، والتوصيات ذات الصلة والصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في دورته المنعقدة خلال شتبر 2017".

مجلس "المستشارين" يقر أحكام خاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

وسيتم إعداد محاضر الجلسات العامة باللغة الأمازيغية ، واعتماد اللغة المعيارية الموحدة المكتوبة والمقروءة بحرف تيفيناغ. يذكر أن مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وقع مذكرة من أجل المساهمة المشتركة في أعمال الطابع الرسمي للأمازيغية ، وتيسير استعمال اللغة الأمازيغية من قبل المجلس وتذليل جميع الصعوبات التقنية المرتبطة بذلك.

ويسعى الطرفان إلى تنسيق الجهود بينهما من أجل وضع برامج عمل مشتركة للتكوين والتكوين المستمر لدى المجلس في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين. كما يوثق الجانبان حسب المذكرة علاقات التعاون بينهما من خلال تبادل الخبرات والوثائق ، كل في مجال اختصاصاته. كما يقدم المعهد المساعدة اللازمة من أجل إدماج اللغة الأمازيغية في وسائل التواصل المعتمدة من قبل مجلس المستشارين ، ويقدم خبراته واستشاراته العلمية والتقنية للمجلس في مجال إعداد منشورات وحوامل تواصلية باللغة الأمازيغية.

قال رئيس مجلس المستشارين حكيم بن شماش ، في كلمة بمناسبة اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2019 - 2020 ، إن هذه الدورة البرلمانية عرفت تكوين المجلس للجنة النظام الداخلي طبقا للمادة 368 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين ، من أجل دراسة مقترح لتغيير وتنظيم النظام الداخلي للمجلس.

وأضاف أن اللجنة تمكنت بعد اجتماعات مطولة من اقرار تعديلات توافقية ترمي إلى إقرار قواعد خاصة لاشتغال المجلس في الأحوال غير العادية. وأشار في كلمته إلى إقرار "أحكام خاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في عمل مجلس المستشارين ، وبكيفية دراسة مشاريع قوانين المالية التعديلية". ومن أبرز التعديلات التي أدخلت من طرف مجلس المستشارين على نظامه الداخلي ، توفير الوسائل التي تكفل لأعضائه والوزراء التواصل والتعبير باللغة الأمازيغية. ويصرح أعضاء الحكومة قبل انعقاد الجلسة المعنية "بالتعبير اللساني الأمازيغي الذي يرغبون التدخل به". كما سيوفر "المجلس الترجمة الفورية لأشغاله من اللغة الأمازيغية إلى اللغة العربية".



الإنسان ، أمينة بوعياش ، حول مشروع القانون رقم 20.04 المتعلق بالبطاقة الوطنية الإلكترونية للتعريف لإبداء الرأي في مدى تطابقه مع التزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان. وتوجهت الفيدرالية الوطنية يرسلتها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحكم صلاحياته في مجال الحماية والنهوض بمضامينها ، واقترحت الفيدرالية من خلال مراسلتها اعتماد رؤية تروم اقتراح

مراجعة وتعديل المادة 4 من مشروع القانون رقم: 20.04 المتعلق بالبطاقة الوطنية

الوطنية للتعريف الإلكتروني وذلك بتحرير جميع بياناتها باللغة الأمازيغية.

وأكدت الفيدرالية الوطنية للأمازيغية بالمغرب ، على أن هذه الخطوة تأتي «من منطلق أسسها الاستنادية ، بمرجعيتها الحقوقية ، وفي إطار مهامها الرامية إلى تعزيز الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية والنهوض بها وحمايتها ، وتنفيذا لبرامجها الترافعية من أجل رده الاعتبار للأمازيغية وإنهاء كل مظاهر الميز

تلقت المنظمات والجمعيات الأمازيغية بتذمر وإحباط شديدين خلاصة مسلسل الانتفا على المكتسبات الدستورية والقانونية المتمثل في المصادقة بالإجماع داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة ، وخلال الجلسة العامة للبرلمان على القانون رقم 20.04 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني بما يتضمنه من إقصاء ممنهج ومقصود للغة الأمازيغية الرسمية. وأكدت المنظمات في بيان صادر عنها ، بأن المصادقة على قانون البطاقة الوطنية ، يعتبر خرق سافر لمقتضيات الدستور ، خصوصا الفصل الخامس منه ، وللقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية 26.16 ، وتماشيا في الانحراف عن مسار البناء الديمقراطي والحقوقى ودخولا في متهمة العبث التشريعي والمؤسساتي.

وأضافت المنظمات والجمعيات الأمازيغية الموقعة على البيان أن هذا سيؤثر سلبا في جدية خطاب الدولة حول الأمازيغية والديمقراطية ويضرب في مصادقية مؤسساتها ، كما أنه يكرس الدونية والتمييز الذي تمارسه هذه المؤسسات على الأمازيغ وعلى لغتهم وثقافتهم.

وجددت رفضها لمشروع القانون 20.04 بصيغته الحالية التي صادق عليها البرلمان ولم تحترم الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وسجلت سوء تقدير كبير من طرف الدولة لهذه القضية وانعكاساتها السلبية على صورة المغرب داخليا وخارجيا. مؤكدة بذلك غياب إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة وعدم جديتها وتراجعها الواضح عن التزاماتها الوطنية والدولية اتجاه الأمازيغ والأمازيغية ، واتجاه المقتضيات الدستورية ، مما يزكي كل الملاحظات التي تسجلها مختلف الهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية بهذا الشأن؛

واعتبرت إقصاء اللغة الأمازيغية في مشروع القانون رقم 20.04 المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكتروني إجراء سياسي وتشريعي تمييزي يكرس لليأس السياسي والتخبط المؤسساتي ، ما سيؤثر لدى المواطنين إحباطا عميقا وشعورا خطيرا بالميز بين المغاربة ، مما ستكون له تداعيات وخيمة مستقبلا؛

وأشارت المنظمات إلى أن عدم التفاعل الإيجابي للحكومة والبرلمان بغرفته مع العمل الترافعي الديمقراطي للجمعيات والمنظمات والفعاليات الأمازيغية يشكل نكسة أخرى للديمقراطية ، واستهدافا للأمازيغية والخيار الحقوقي والديمقراطي ، تتحمل فيها الدولة والأحزاب السياسية مسؤولية آثارها وتبعاتها في المستقبل؛

وعبرت عن اعتزازها بالنضال الوطني مع مطالب الحركة الأمازيغية المشروعة والدستورية ، ودعت مكونات الحركة الأمازيغية وبرصيدها المعرفي والحقوقى والنضالي وإطاراتها المدنية وفاعليها ومناضليها ، الى الوعي والإيمان بقوتها وقدرتها على الضغط لتحقيق دولة الإنصاف ومجتمع تسوده المساواة ، وإلى التفكير في استراتيجيات نضالية أكثر نجاعة لتتصدى لتملص الدولة والأحزاب السياسية من التزاماتها الدستورية في موضوع الأمازيغية ، والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية للشعوب في هذا الشأن. ومن جانب اخر سبق للفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب "FNAA" ، أن أرسلت رئيسة المجلس الوطني لحقوق

وزير الخارجية الجزائري.. مصالحة الجميع هي في السلام في ليبيا ونعمل من أجل تجنب التصعيد العسكري



أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري، بوقدوم بموسكو أن الجزائر تعمل من أجل تجنب أي تصعيد عسكري في ليبيا وستواصل العمل في هذا الاتجاه واقناع جميع الأطراف بذلك مشددا على أنه "لا حل عسكري في ليبيا وأن الحل الوحيد هو الحل السياسي".

تقوم به الجزائر حاليا "هو العمل على حذف جميع الاسباب التي قد تؤدي بأي طرف الى تصعيد عسكري في ليبيا" مضيفا ان "الجزائر ستستأنف في هذا العمل وتحاول أن تقنع جميع الاطراف بذلك" لان "قناعتنا انه لا حل عسكري في ليبيا والحل الوحيد هو الحل السياسي".

"الجزائر دعت وأيدت مخرجات مؤتمر برلين الذي شارك فيه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون". وقال "لقد وافقنا على مخرجات المؤتمر والمحاوّر الأربعة وما يهمنا هو أن نستأنف في هذا العمل. الحل السياسي". "ان مسعى الجزائر ومنذ البداية هو العمل مع الشركاء المعنيين خاصة مع دول الجوار" يقول رئيس الدبلوماسية الجزائرية مضييفا "نحن نعمل على الحل السياسي والجزائر على مسافة واحدة من جميع الاطراف في ليبيا".

وأشار بوقدوم في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة الروسية عقب مباحثات اجراها مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، الى ان الجزائر بادرت منذ العديد من السنوات في اجتماع مع دول الجوار المباشرة الأخرى (تونس مصر) وفتحت حوار مع بداية السنة الجارية مع دول الجوار الكبير (الجوار الليبي- الافريقي). وتطرق رئيس الدبلوماسية الجزائرية الى مؤتمر برلين ومخرجاته حيث أكد أنه "لا فرق بين هذه الأخيرة والمساعي الجزائرية لحل الأزمة الليبية". وأكد في هذا السياق ان

الجزائر تحتضن ملتقى دولي لوضع «الخارطة اللسانية الأمازيغية» في نونبر المقبل



تحتضن ولاية أدرار، جنوب الجزائر، أعمال الملتقى الدولي حول "الخارطة اللسانية الأمازيغية في الجزائر" وذلك خلال الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر المقبل، وتشارك في تنظيمه المحافظة السامية للأمازيغية وجامعة أدرار والأكاديمية الأفريقية للغات بماماكو.

وينطلق الملتقى من إشكالية أن اللغة تُعدّ مكوناً أساسياً للهوية لدى الشعوب، وهذا ما يجعل النقاش حولها أمراً بالغ الحساسية، وله تداعيات على الرأي العام، وهو ما يبرّر إسناد أمور اللغة إلى أهل الاختصاص من علماء اللسانيات والصوتيات للنأي بها عن الصراعات الإيديولوجية التي تعرقل ترقيتها وتطويرها.

ويعدّ التعايش اللساني بين التنوعات اللسانية الأمازيغية، فيما بينها من جهة، وبينها وبين اللغة العربية من جهة ثانية، من مظاهر الانسجام والتوافق التي تميّز الأمة منذ قرون خلت إلى يومنا هذا.

كما يؤكد المنظمون على أن الوصول إلى وضع خارطة لسانية أمازيغية دقيقة، بإشراك كل المختصين الفاعلين في هذا الميدان، من شأنه الإسهام في وضع استراتيجية ناجعة لتطوير وترقية اللسان الأمازيغي في الجزائر بصفة خاصة، وعلى المستوى المغاربي والأفريقي، عموماً.

وتتوزع أعمال هذا الملتقى على أحد عشر محوراً أهمها الخارطة اللسانية الأمازيغية في شمال أفريقيا بين الماضي والمؤخر المشترك والحاضر الجزأ المنفصل بواقع الحدود السياسية، والخارطة اللسانية في الجزائر من خلال جرد وإحصاء وتحديد التنوعات اللسانية الأمازيغية المتداولة في الجزائر، في إطار استراتيجية وطنية للتكفل بترقيتها وتطويرها وإثراء التنوع الثقافي الأصيل الذي تشحنه.

كما يناقش الملتقى قضايا الأطلس اللساني الأمازيغي المنطوق في الجزائر، والسياسة اللسانية في الجزائر من خلال التشريعات والنصوص القانونية وجهود السلطة في ترقية المكونات اللسانية للهوية الجزائرية، والتغيرات اللسانية في التنوعات اللسانية الأمازيغية (البنية اللفظية، التميّزات النطقية، الدلالة، التراكيب، الصوتيات، العروض والأوزان)، والتوافق والتداخل اللهجاتي بين التنوعات اللسانية الأمازيغية في الجزائر.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعيش ظاهرة التعددية اللغوية (العربية والأمازيغية)، وهذا التنوع اللغوي يستوجب المحافظة عليه لأنه يمثل الكنز الحقيقي الجدير بالتمتين.

ولهذا، كان لا بد من تكريس سياسة لغوية نابذة من الواقع السوسيو أنثروبولوجي المتميّز بالازدواجية اللغوية، وهو مبرّر كاف لإقرار القطيعة مع المنظور الإيديولوجي السائد في هذه المسألة التي هي أصلاً من موروثات الحقبة الاستعمارية.

وقد عرفت العديد من الدول تجارب من هذا القبيل مثل بلجيكا التي تتعايش فيها الفرنسية والهولندية والألمانية كلغات رسمية، وفي سويسرا تتعايش الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانية، كما تتعايش في نيجيريا العديد من اللغات المحلية إلى جانب اللغة الإنجليزية، باعتبارها اللغة الرسمية.

ويرى منظّمو الملتقى أن وضع خارطة لسانية أمازيغية بالجزائر، يُعدّ محطة مهمة لبعث مخطط شامل وضروري يترجم ترسيم الأمازيغية في الميدان، كون هذه الخارطة تشكل الأرضية لانطلاق أي سياسة لسانية مبنية على أسس علمية ممكنة التجسيد على أرض الواقع.

خبراء أمنيون يجذرون من تبعات التدخل العسكري في ليبيا على شمال إفريقيا والساحل



حذر خبراء أمنيون من تبعات أي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا على شمال إفريقيا ومنطقة الساحل برمتها، بعد أن تتحول ليبيا إلى ساحة حرب بالوكالة بين القوى العظمى.

ويرى الخبراء الأمني، أحمد ميزاب في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية أن «التدخلات العسكرية الأجنبية لن تقود ليبيا إلى بر الأمان بل ستكون أول خطوة نحو تفجير المنطقة برمتها وبمناخ انتحار حقيقي» داعياً إلى العودة إلى لغة العقل والحوار، لتهدئة الأوضاع بدل الذهاب إلى حرب مفتوحة سيدفع دول الجوار ثمنها غالياً.

وأضاف أنه «مع التعقيدات الميدانية والتصعيد العسكري الأخير لن تتحمل ليبيا المزيد من «العسكرة» بتسليح بعض القبائل، لأننا أمام نموذج غير عادي سواء من ناحية حجم الصراع بين طرفي النزاع في ليبيا، أو من حيث عدد الميليشيات بعد استقدام مرتزقة أو من حيث انتشار السلاح، أو حتى من حيث الواقع الإقليمي مع تواجد جماعات إرهابية تسعى لتستثمر في الفوضى».

عبد المجيد تبون عن أسفها « لمحاولات أطراف اقحام بعض القبائل الليبية في حمل السلاح». وقال الرئيس أنه « إذا حملت القبائل الليبية السلاح ستصبح (ليبيا) صومال جديدة».

كما شدّد وزير الشؤون الخارجية صبري بوقدوم خلال زيارة إلى العاصمة الروسية موسكو الأربعاء الفارط أنه «لا حل للأزمة الليبية بلغة الدبابات والمدافع بل حلها يكون عبر الحوار والعودة إلى طاولة المفاوضات».

هذا وقد أعربت عدة قبائل ليبية عن رفضها لدعوات التسليح والزج بالجيش المصري في الأزمة الليبية بعد أن قوض مجلس النواب الليبي بقيادة صالح عقيلة الجيش المصري للتدخل لحماية الأمن القومي للبلدين في حال رأت هناك خطر داهم وشيك يطاق أمن البلدين».

وهو ما يؤكد الخبراء الأمني العربي الشريف لوكالة الأنباء الجزائرية حيث أوضح أن «أي سلاح خارج رقابة مؤسسات الدولة يشكل خطراً ليس على ليبيا فقط بل على جيران ليبيا بمن فيهم مصر» و الأكثر «أن تسليح طرف ثالث في ليبيا، التي تعيش فوضى عارمة سيعمق الأزمة ويطيّل عمرها، وتتضاءل معه فرص التسوية السياسية».

و نبه العربي الشريف إلى خطر التدخلات العسكرية الأجنبية والزج ببعض القبائل الليبية في «مستنقع التسليح» لافتاً إلى أن «تسليح القبائل لن يكون حلاً كما تعتقد بعض الأطراف بل سيقود

إعلان عن إبداء الرغبة في إنجاز مشاريع بالتعاون جمع وتدوين المتون الأدبية

في إطار برنامج عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية برسم سنتي 2020-2021، يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن عروض من أجل إبداء الرغبة في إنجاز مشاريع تدوين وجمع المتون الأدبية الأمازيغية في إطار التعاقد.

يمكن للمعنيين بالأمر إبداء الرغبة في إنجاز المشاريع السالفة الذكر، بإرسالهم رسالة خطية إلى عميد المعهد، مرفقة ببطاقة وصفية للمشروع، ونسخة من تصريح بالشرف مصادق عليه، ونسخة موقعة من دفتر التحملات، (هذه الوثائق يمكن سحبها من موقع المعهد www.ircam.ma)، مع إرسال العمل جاهزاً ومكتوباً بحرف تيفناغ -إيركام حسب القواعد الإملائية المعتمدة من طرف المعهد، في نسخة ورقية ونسخة على قرص مدمج (CD).

ترسل المشاريع إلى العنوان أسفله أو تودع لدى مكتب الضبط بالمعهد بنفس العنوان في أجل أقصاه 30 شتنبر 2021.

العنوان:

السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب 2055 الرباط

فاطمة الزهراء أوفارة وزيرة للثقافة والشباب بحكومة الشباب الموازية لـ «العالم الأمزيغي» :

تحظى اللغة والثقافة الأمازيغيتين بأهمية كبيرة داخل حكومة الشباب الموازية منذ إحداثها إلى اليوم

إعداد
رشيدة
إمزيك



قالت فاطمة الزهراء أوفارة على اثر تعيينها يوم الجمعة 3 يوليوز الماضي بالرباط، وزيرة للثقافة والشباب بحكومة الشباب الموازية، «إنه في الحقيقة إن دواعي فخري واعتزازي أن أشغل منصب وزيرة شابة للثقافة والاتصال بهذه الحكومة الموازية الخاصة بالشباب، هذه الفئة الفنية من المجتمع المغربي والتي تعتبر ثروة وطنية حقيقية ورأس مال بشري وجب النهوض به والاهتمام بمستقبله و ضمان حريته في التعبير».

وأضافت فاطمة الزهراء، المنسقة السابقة لوحدة الدراسة والبحث في التوثيق بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن «الشباب المغربي يوجد في صلب التحولات التي يشهدها المجتمع ويعد عنصراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإننا ومن منصبا بهذه الحكومة الموازية نسعى إلى مقاربة جديدة من أجل تمكين الشباب من التمتع بمواطنتهم الكاملة والفاعلة».

وأكدت أوفارة، أستاذة التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش، على أن اللغة والثقافة الأمازيغيتين تحظى بأهمية كبيرة داخل حكومة الشباب الموازية منذ إحداثها إلى اليوم. وذلك لأن الأمازيغية هي مكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية».

والسيدة أوفارة هي أستاذة التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش. كما أنها عضوة في فريق البحث الأورو-متوسطي المتخصص في التواصل التربوي والتنمية المحلية بجوس البحر الأبيض المتوسط (مقره بجامعة نيس الفرنسية)، وعضوة في اللجنة الوطنية (ايكوموس المغرب) التابعة للمجلس العالمي للمعالم والمواقع التراثية إيكوموس، وهي عضوة في الجمعية المغربية للأركيولوجيا والتراث، وجمعية تراثيات المغرب، ورابطة كتابات المغرب، ومنسقة لوحدة الدراسة والبحث في التوثيق بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (سابقاً) وعضوة شريفة في جمعيات ثقافية وتنموية عديدة من ضمنها اتحاد نساء المغرب. لها عدة إصدارات ومقالات علمية منشورة في مجالات علمية محكمة، آخر إصداراتها كتاب تحت عنوان: «التواصل السياحي والتنمية المحلية بالمغرب» في 2019

تطوير وسائل الإعلام العمومي خدمة للشباب، العمل على إدراج البرامج الخاصة بالشباب في دفتر تحملات شركات القطب العمومي وكذا الخاص بالمغرب.

وعلاقة بالمشروع الديمقراطي الذي يجري توطيد دعائمه في بلادنا، سنعتمد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني مبنية على حوار فعال وناجح حول قضايا الشباب بارتباطها بالثقافة والاتصال.

فيما يتعلق بالدور الذي ستلعبه وزارة الثقافة والاتصال في حكومة الشباب الموازية فهو دور استشاري بالأساس بحيث تعتبر هذه الحكومة الموازية قوة اقتراحية للحكومة الدستورية الحالية في مجال الثقافة والاتصال و سينصب اهتمامها أساساً بالمجالات التالية:

النهوض بالثقافة المغربية بكل روافدها العربية والأمازيغية والحسانية واليهودية، تعزيز التعدد الثقافي وروح التسامح وقيم التعايش لدى الشباب المغربي، تطوير كل الأشكال الثقافية من فنون ومسرح وسينما،

دعم كل من النشر والكتابة والقراءة لدى الشباب، التعريف بالتراث الثقافي المادي والإمادي و تمييزه والمحافظة عليه.

هذه الوزارة ستقوم أيضاً بتقديم مقترحات جديدة للحكومة الدستورية تهم قطاع الاتصال وتتمحور حول النقاط التالية :

الرفع من جودة الخدمات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة للشباب بكل من شركتي القطب العمومي،

دعم الصحافة الكتوتبة والالكترونية وتشجيع الإعلاميين الشباب، النهوض بالاتصال السمعي البصري وتطويره وتنميته،

*** أستاذة فاطمة الزهراء أوفارة تم تعيينك بمنصب وزيرة شابة للثقافة والاتصال بحكومة الشباب الموازية بالرباط ماهو شعورك بهذا المنصب وماهي الأدوار التي يمكن أن تلعبها وزارة الثقافة والاتصال في حكومتكم في علاقتها بالمجتمع المدني وكذا مع الحكومة المغربية ؟**

في البداية أود أن أشكر جريدة العالم الأمازيغي و طاقمها الإداري والتقني الذي أكن له كل التقدير والاحترام. هذا المنبر الإعلامي الذي ساهم في تنوير الرأي العام بشكل كبير في كل ما يتعلق بالثقافة الأمازيغية والتي هي ملك مشترك لكل المغاربة. ثم أتوجه بالشكر الجزيل أيضاً وعربون الإمتنان لأعضاء لجنة الانتقاء بحكومة الشباب الموازية وعلى رأسهم السيد الرئيس. أشكرهم على ثقتهم وعلى تكليفهم لي بهذا المنصب. إنه في الحقيقة لمن دواعي فخري واعتزازي أن أشغل منصب وزيرة شابة للثقافة والاتصال بهذه الحكومة الموازية الخاصة بالشباب. هذه الفئة الفتية من المجتمع المغربي والتي تعتبر ثروة وطنية حقيقية ورأس مال بشري وجب النهوض به والاهتمام بمستقبله و ضمان حريته في التعبير. إن الشباب المغربي يوجد في صلب التحولات التي يشهدها المجتمع ويعد عنصراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإننا ومن منصبا بهذه الحكومة الموازية نسعى إلى مقاربة جديدة من أجل تمكين الشباب من التمتع بمواطنتهم الكاملة والفاعلة.

التقرير لمقترحات وتوصيات مرتبطة بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. هذا المجلس الذي ستكون مهمته الأساسية هي وضع الإستراتيجية اللغوية والثقافية للبلاد، وكذا حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية. وسيشرف المجلس على كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات.

*** ماهي إستراتيجية حكومة الشباب الموازية في السياسة العمومية لما بعد جائحة كوفيد 19 ؟**

لقد قامت حكومة الشباب الموازية بإعداد تقرير شامل يضم توصيات ومقترحات حول السياسات العمومية التي من شأنها تحقيق الإقلاع الاقتصادي للمغرب في زمن ما بعد جائحة كوفيد 19. وقد تم تقديم هذا التقرير لرئاسة الحكومة في إطار اجتماع عمل مع حكومة الشباب الموازية يوم 9 يونيو 2020. وقد استعرض الوزراء الشباب تقاريرهم التي شملت كل القطاعات الحكومية. وقد لقيت هذه العروض استحساناً كبيراً لدى المسؤولين برئاسة الحكومة الذين نوهوا بهذا العمل التطوعي للشباب خدمة للوطن.

*** وماذا عن وضع الأمازيغية داخل حكومتكم ؟**

تحظى اللغة والثقافة الأمازيغيتين بأهمية كبيرة داخل حكومة الشباب الموازية منذ إحداثها إلى اليوم. وذلك لأن الأمازيغية هي مكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية. وهي اللغة الرسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية وهي ملك مشترك لجميع المغاربة. ولقد خص الدستور الفصل الخامس لتشريع وتقنين الموارد المشكلة للحق الثقافي واللغوي بالمغرب، حيث نص على الآتي: « تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة، بدون استثناء.»

إن وزارة الثقافة والاتصال بحكومة الشباب الموازية هي منصبة حالياً على إعداد تقرير حول الوضع الحالي للأمازيغية وكذا التطلعات المستقبلية في إطار القانون التنظيمي الذي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

كما أنها ستخصص جزءاً مهماً من هذا

كتاب لمصطفى خياطي يسلط الضوء على نساء تركزن بصمات في تاريخ الجزائر

الجزائري و الحركة الوطنية، بحيث انشأت هذه الأخيرة جمعية النساء المسلمات التي ترأسها ماميا عبد العالي ونفيسة حمود.

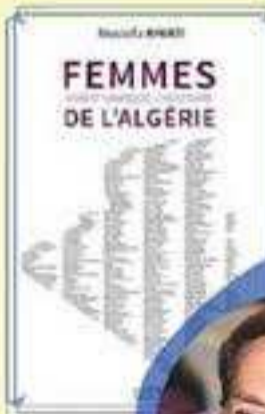
ويجد متصفح الكتاب معلومات عن مناضلات ومجاهدات مثل جميلة بوحيرد وحسيبة بن بوعلي وجميلة بوباشا وسامية لخضيري وزهرة ظريف وجاكلين قروج واني ستينر.

كما أشار أيضاً لنساء كن ضمن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وأسماء نساء أوروبيات ساندن الثورة التحريرية ، وتطرق كذلك لبعض النساء المحكوم عليهن بالإعدام و تلك اللواتي كن عرضة للتعذيب والاعتصاب وشهيدات معسكرات الاعتقال الخاصة بالنساء.

وخصص الكتاب فصلاً لمرحلة ما بعد الاستقلال بإبراز أسماء صحفيات وسياسيات وادبيات وفنانات ورياضيات

وتجدر الإشارة إلى أن مصطفى خياطي هو طبيب وباحث وأستاذ جامعي وله العديد من المؤلفات حول تاريخ الطب

الجزائري منها كتاب بعنوان « تاريخ الطب الجزائري من العصر القديم إلى يومنا » (2003) و« المآزر البيضاء والثورة » (2011) و« تاريخ الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية في الجزائر » (2011) وله أيضاً مؤلف حول الامير عبد القادر بعنوان « الامير عبد القادر، حلفاؤه و أعداؤه » (2018).



فاطمة تاووزغرت (-1544 1641) و هي اول امرأة تحكم الأوراس بعد الكاهنة.

كما ساق أمثلة عن دور المرأة في حقبة التواجد الاستعماري الفرنسي (-1830 1954) من بينها لالا فاطمة انسومر (1830-1886)، وجه من وجوه مقاومة الاستعمار الفرنسي في منطقة القبائل، وكذا نماذج عن نساء في المحيط الاسري للأمير عبد القادر وخلقاه مثل رقية بنت الحرمة التي ساهمت في قيام انتفاضة اولاد سيدي الشيخ. كما تطرق في الكتاب لنساء قام الاستعمار بنفيهن وعددهن غير معروف.

ولم يغفل خياطي في عمله التاريخي الدور الكبير الذي قامت بها المرأة خلال فترة الاحتلال الفرنسي، خاصة في مجال التعليم متوقفا عند مبادرة الشيخ عبد الحميد بن باديس في مدارس التعليم الحر، وذكر من بين المتردات على هذه المؤسسة زليخة قوار التي أصبحت معلمة في مدرسة المكفوفين في العاصمة في السبعينات والسيدات شامة بوفجي التي فتحت 7 مدارس للبنات بالعاصمة خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

واعطى أيضاً معلومات عن علية نور الدين اول جزائرية تدرس الطب و أيضاً عن الكاتبة والمعلمة والوزيرة زهور ونيسى. واستعرض أيضاً مسار نساء من الحركة الوطنية مثل اميلي بوسكان زوجة مصالي الحاج وخيرة بلقايد و أيضاً نساء من الحزب الشيوعي

اعد البروفيسور مصطفى خياطي في مؤلفه الجديد الموسوم بـ « Femmes ayant marquées l'histoire de l'Algérie » (نساء تركزن بصمات في تاريخ الجزائر) الى الذاكرة مسارات المرأة الجزائرية في فترات تاريخية متباينة بدء من العصور القديمة الى الوقت المعاصر في نوع من التقييم، شمل اسما بارزة لمناضلات وسياسيات و راهبات وفنانات ورياضيات .

يعطي هذا المؤلف الصادر عن منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار (اناب) الذي يقع في 350 صفحة نبذة عن حياة نساء تركزن اثار في تاريخ الجزائر بدء بنماذج نساء من العصور القديمة من محاربات و راهبات و كذا نساء دولة مثل كليوترا سيليني الثانية (40 ق م - 6 م) زوجة يوبا الثاني و الاميرة والكاهنة والمحاربة روبي (434-384) و تينهيان و كل الاساطير التي قيلت عن هذه الشخصية المحورية في الثقافة الترقية و كذا المالكة ديهيا التي عرفت باسم كاهنة، أضافة إلى صوفونيسبا (235 ق م - 203 ق م) أميرة قرطاجية والتي كانت مخطوبة لماسينيسا لكنها تزوجت من سيفاكس خلال الحرب البونيقية الثانية، كما تضمن المؤلف اسما ايقونات رياضية في هذا العصر على غرار لاعبة الجودو سليمة سواكري وصوراية حداد وبطلة سباق ال 1500م نورية مراح - بنيدة.

وايدى مصطفى خياطي اهتماما كبيرا بالمرأة في المغرب الكبير بعد اسلام سكانه حيث افرد حيزا خاصا لمكانة المرأة الاباضية في المجتمع و تأثيرها في مختلف ميادين الحكم خلال الدولة الرستمية.

وتحدث أيضا في هذا السياق عن المجلس الديني الخاص بالمرأة في وادي ميزاب و المشكل من اسما علمات جليلات كانت تشرف على مدارس خاصة بالبنات .

وذكر الكتاب بالكثير من الوجوه الدينية النسائية على غرار لالا صفية في الجنوب و لالا ستي واسمها الحقيقي ضاوية بنت سيدي عبد القادر الجبلي بتملسان و كذا ام العلو و بلارا ببجاية .

كما دون الكتاب اسما لنساء برزن خلال الحكم العثماني مثل



أحمد الزايد

«يني إشارزن ثغانانت» أو العناد الذي يغتال الوجود

مثل الأيتام الذين يقتاتون من مائدة اللئام. لا شيء لتأكلوه إلا ما تجنونه بأيديكم».

إن طارق بن زياد فاتح الأندلس تعرض لأشد ضروب التنكيل من طرف موسى بن نصير، وانتهى به المطاف متشرداً رغم أنه هو من قاد المسلمين إلى شبه الجزيرة الأيبيرية.

ثم توالى رمزية الشخصيات التاريخية:

ماسنيسا: إفريقية للأفارقة، محمد عبد الكريم الخطابي: فكر بهدوء واضرب بقوة، الشريف محمد أمزيان: مدرسة المقاومة... الممزج: كم انتم كثيرون، لكنكم لا تحققون شيئاً. أنتم أعداء أنفسكم. ليجيبه محمد شكري: في أرض الإنتظار يموت الناس جوعاً!

قدم المؤلف عبد الكريم الخطابي كشخصية محورية ورئيسية في المسرحية، سيتم استحضارها باستمرار في مشاهد المسرحية، وستنشأ صراعات ونزاعات وصدامات بين الممثلين الثلاثة حول من منهم الأجدر بأداء دوره. تلخص الممثلة كل ذلك بقولها: الخطابي كانوا يتخاصمون معه، أما نحن فنتخاصم حوله.

أثار الكاتب قضية التاريخ الأمازيغي برمزية قوية من خلال تشبيه ما تعرض له من تعذيب بعملية ختان، حيث أزيل منه الجزء الأكبر، وتم اختصاره في 15 قرناً عوض 33 قرناً.

مشهد زحزة آخر يتمثل في الحوار الذي دار بين طارق بن زياد وإدريس الأول، وما شابه من غضب وانفعال وعتاب. ثم مخاطبة طارق لإدريس قائلاً: «في تبرك الكثير من البخور، إنه لا يلائمني، فهو مظلم. أنا سليل الحرية. وقبري في قلوب الأحرار».

وكامتداد لهذا المشهد، يوظف كاتب مسرحية في مشهد آخر الممثل الذي يصرح المدياع من جلبابه، ليطلق أغنية لموال عربي، ثم يتمدد ويسترخي ليحتل كل الخشبة، وليهيمن على كل الفضاء الثقافي على حساب المكون الأمازيغي.

لقد قطعوا عنا الماء والكهرباء منذ زمان في الريف، 20 سنة مبينا للصلة، بكاء الممثلة وشكواها لأخيها الموجود في المهجر... هي صور رمزية أخرى ترمز بها المسرحية.

5- إزران:

إحدى اهتمامات الكاتب الانتشغال على ظاهرة إزران في الريف حفصاً وتدوينا وتلمس ذلك في هذا العمل فقد نثر الكاتب بين زوايا المسرحية مختارات من أجمل المواويل الريفية، سواء من التراث الريفي أو لشراء ريفيين كبار من أمثال: أحمد الزباني، سعيد الموساوي، الوليد ميمون، عبد الرحيم فوزي... هي مقاطع طافحة بالجمالية والصور الشعرية الرائعة والإبداع الفني اللامتناهي.

يقول أحمد الزباني:

ثيشري ن رور إينو ***** ذك أور نم أتفسي
أندار سبيح نور ***** أنخمر ونضني
تودارت خمي غاأحار ***** نش دشم أنارني

سعيد الموساوي:

نار زفد غايثواشا ***** نيسيد كينغ نوار
نشين نوشاس أوار ***** إفوشت أنمسكار
كنيو راجات ***** أس نوام أنكار

ومن التراث الريفي:

ثسغوي ماشينا ***** دخان يوريد نروس
مين يورا أربي ***** قيم أث نمحا سوفوس
عيبب ابي الليف ***** ننقايي إسكار
جنتايي آتاويغ ***** نش أدسوغ كتار
نش خاك إغا شمضغ ***** خافك إغا ذعقغ
خافك إغا ذورغ ***** ذ سيوان أذدوغ
يسنس وانزار يشات ***** غر بغث س إمطاون
ماتوفيم أور نوم ***** ما عاذ أيشكامن

زوايا المعالجة في مسرحية «يني إشارزن ثغانانت» كثيرة تغري بالبحث والتحليل نترك جزءاً كبيراً منها للطلبة الباحثين في الأدب والفكر الأمازيغيين. فالكاتب وضعنا امام احد روائع الأدب الأمازيغي تجسد فلسفة الوجود عند ايمازيغن في علاقته مع ذهنية الهدم والتي يولدها العناد للإشارة المسرحية صدرت عن مطبعة البصيرة مكتوبة بحروف تيفيناغ، العربية، اللاتيني قام بمراجعتها اللغوية الكاتب لحبيب فؤاد، محمد بوزكو، بنعيسى المستيري، وقد صدرت في طبعة أنيقة بروتوشات الفنان أحمد حماس.

حتى على مستوى المسرح الريفي والأمازيغي، بالنظر إلى تميز هذه الخلطة التي تجمع بين المعقول واللامعقول على خشبة واحدة.

2- شخصيات من التاريخ:

تتميز المسرحية بحضور وازن لشخصيات تاريخية من ازمنة مختلفة. اختار المؤلف استحضار بعضها في سياق التطور الدرامي للمسرحية، فيما منح لشخصيات أخرى مساحة مهمة من خلال مشاهد تتخللها محاورات عميقة. لقد وظف كاتب المسرحية هذه الشخصيات بدقة متناهية لتؤدي أدوار محددة وتبلغ رسائل رمزية كبرى.

إن الدراما التاريخية لا تستهدف استعادة التاريخ لمجرد أن يتخفى المبدع خلفه للإدلاء برأيه في أحداث الواقع. كما فعل سارتر وهو يرسل في الزمان وأساطير الإغريق ليطالب بضرورة المقاومة الأتية في مسرحيته «الذباب» التي كتبها تحت سطوة الجيش الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية. بل هي أيضاً تقديم لتاريخ وشخصه وأحداثه في صيغة جمالية ورمزية متكاملة وممتعة.

لقد اعتمد كاتب مسرحية «يني إشارزن ثغانانت» العنصر التاريخي في تقديم أسئلته المركزية والبحث عن الأجوبة الممكنة، على اعتبار أن المسرح هو تاريخ للحظة واقعية تتفاعل بداخلها معطيات سياسية وإيديولوجية واجتماعية وثقافية وحتى ذاتية. كما أن انتقال التاريخ إلى الإبداع، هو انتقال ممتاز في الموضوعي بالذاتي لإنتاج موقف من القضايا والإشكاليات الراهنة.

إن حق المؤلف المسرحي في توظيف التاريخ، ينعكس على الخشبة من خلال البناء الدرامي للشخصيات.

لقد وظف الكاتب شخصيات تاريخية مثل: طارق بن زياد،



1- الهوية الأدبية للمسرحية: بين المعقول واللامعقول

عادة ما يُصنف الإبداع المسرحي إلى اتجاهين رئيسيين: المدرسة الواقعية والمدرسة العبثية (اللامعقول).

تعتمد المدرسة الواقعية تقاليد مسرحية ودرامي تهدف إلى إضافة المزيد من الواقعية إلى النص والأداء المسرحي، من خلال نقل ومحاكاة التعابير والانفعالات الموجودة في الحياة الواقعية اليومية. فالكاتب المسرحي يحاول تصوير الحياة كما هي عليه في الواقع. تطورت المدرسة الواقعية في أوروبا كرد فعل عن الميلودراما والمهام العاطفية، ومن أشهر رواد المسرحية الشهيرة، مسرحية «بيت الدمية».

أما المدرسة العبثية أو مسرح اللامعقول، فقد ظهر كاتجاه جديد يسعى إلى التجديد والتخلص من قيود المذهب الواقعي. إن كتاب مسرح اللامعقول من أمثال صامويل بيكيت، يونسكو، جان جينيه، وجورج شحاتة، لمحو العجز التعبيري للأشكال الفنية والأدبية التي كانت تخضع لقوالب القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة. لذلك ركزوا على الذات والخيال الإنساني. وتخلوا عن الشكل الدرامي الكلاسيكي الواقعي. فالحوار في مسرح العبث رمزي، غامض

وإيحائي، أما الشخصيات فهي مجردة ولا تعيش أي زمن، وهي تدور في دائرة مفرغة، ولا تتطور إلا عن طريق تكثيف الموقف الدرامي.

إن المتفرج يندمج بقوة الفن في العمل الخيالي الذي تدور أحداثه أمامه. رغم أنه إذا استفتى عقله لقال أن ما يجري أمامه لامعقول. غير أن ما يشد المتلقي هو خلق جو متصل مع القاعة. برز مسرح العبث في خمسينيات القرن 20، وبالذات عام 1953 مع مسرحية «في انتظار كودو» (Waiting for godot) للمسرحي الفرنسي المولود، الإيرلندي الأصل Samuel Beckett.

اتسمت هذه المسرحية بغموض الفكرة، وغياب عقدة تقليدية، وانعدام الحل، فكانت رمزية مبهمة للغاية. إن أهم ما في مسرح العبث بعيداً عن الزمان والمكان والحبكة، هو الحوار. غير أنه حوار غامض، مبهم، رمزي. والغاية هي تحفيز ذهنية المتلقي واستفزاز الذاكرة.

بين خصائص المسرح الواقعي (المعقول)، وسما المسرح العبثي (اللامعقول)، تتموقع مسرحية «يني إشارزن ثغانانت» في منزلة بين المنزلتين، من خلال الخلط والجمع بين لحظات تتسم بالواقعية ومشاهد ولوحات مسرحية تسودها العبثية على مستوى الشخصيات والأزمنة والأمكنة والحوار. إن المؤلف ينتقل بين الحاضر وبين أزمنة تاريخية مختلفة، حتى أنه في مشاهد من المسرحية يجمع بين شخصيات من أزمنة متباعدة، في حوار عميق المضمون، شديد الرمزية والإيحائية.

إن هذه المسرحية من حيث خصائص بنائها الدرامي تشكل تطوراً، سواء على مستوى التأليف المسرحي لأحمد زاهد، أو

موحا حمو الزباني، الشريف محمد أمزيان، محمد عبد الكريم الخطابي. ماسنيسا، يوغرطة، شيشني، أكسل، يوبا، سان أوغوستين، تيميا، تاكفاريناس، تاشفين، تومرت، زيري... هي دعوة مسرحية لإعادة الاعتبار للتاريخ الأمازيغي، قراءة، وكتابة، وهوية، وانتماء.

3- القضايا الرئيسية في المسرحية:

تلامس مسرحية «من يزرعون العناد» قضايا متعددة ذات أبعاد مختلفة تتراوح بين الثقافي، الهوياتي، الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. إن المشاهد والحوار واللوحات والشخصيات تحيل على انشغالات أساسية إرتأى مؤلف المسرحية أن يتناولها بلغة صريحة أحياناً وبرمزية عميقة أحياناً أخرى.

التاريخي الأمازيغي، الاستلاب الثقافي، وضعية اللغة الأمازيغية، الشرعية الدينية والشرعية التاريخية، حراك الريف، الواقع الاجتماعي في الريف، الهجرة السرية، منظومة العدالة والقضاء، نقد القيم السائدة، احتقار الذات، التهريب، الهجرة، المعاناة... هي مواضيع ضمن أخرى تعالجها المسرحية وتشير إليها بإلحاح.

4- المخزون الرمزي في المسرحية:

تتضمن المسرحية مشاهد ولوحات وحوارات طافحة بالرمزية. أول مظاهر هذه الرمزية هي استحضار طارق بن زياد كأول شخصية في مشاهد المسرحية قائلاً: «أصبحتم في هذه الجزيرة

البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا يصبح

BANK OF AFRICA
بنك أفريقيا BMCE GROUP



نخطط لغد

يجمعنا لنوسع آفاقنا أكثر

بنكم يتغير ويتبنى من الآن فصاعداً إسم «بنك أفريقيا». علامة تجارية فريدة في خدمة ملايين الزبناء عبر العالم. علامة تجارية جذورها مغربية و ذات رؤية دولية. علامة تجارية لها طموحات تفوق حدود المغرب و أفريقيا ... لأنه من خلال خلق جسور بين مختلف الثقافات, يمكننا توحيد العالم من أجل مستقبل أفضل.